

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للإستعلامات

الاتفاقيات العربية / الإسرائيلية

من ١٩٤٩ إلى ١٩٨٦

(١٩٨٦ - ١٩٤٩)

سبتمبر ١٩٩٣

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للإستعلامات

الاتفاقيات العربية / الإسرائيلية

من روبرت ألان طابا

(١٩٤٩ - ١٩٨٦)

سبتمبر ١٩٩٣

الاتفاقيات العربية / الاسرائيلية

من رودس الى طابا (١٩٤٩) (١٩٨٦)

اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل اتفاقية رودس (١٩٤٩)	اتفاق فصل القوات الاسرائيلية والسورية (١٩٧٤)
اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل رأس الناقورة (١٩٤٩)	الاتفاق الثاني لفصل القوات على الجبهة المصرية (١٩٧٥)
اتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل (رودس ١٩٤٩)	وثائق كامب ديفيد (١٩٧٨)
بروتوكول لوزان ١٩٤٩	معاهدة السلام بين مصر واسرائيل (١٩٧٩)
اتفاقية الهدنة الدائمة بين سورية واسرائيل (قرب مها ناهم ١٩٤٩)	الوثائق الكاملة للاتفاقية الخاصة بقوة حفظ السلام في سيناء (١٩٨٢)
الاتفاق الاول لفصل القوات على الجبهة المصرية (١٩٧٤)	نص الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني (١٩٨٣)

مشاركة محكيم بشأن (طابا)
(١٩٨٦)

الفهرس

**** أولا : اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل وملاحقها**

- (اتفاقية رودس في ٢٤/٢/١٩٤٩) ١
 ١ - نص اتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل ٢
 ٢ - ملاحق الاتفاقية ١٣
 أ - خطة الانسحاب من الفالوجا .
 ب - خط تحديد الجبهة الغربية والجبهة الشرقية في فلسطين .
 ج - رسائل ملحقة باتفاق الهدنة العامة بين مصر واسرائيل .
 د - تعريف القوات الدفاعية .

**** ثانياً : اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل (رأس الناقورة**

- (٢٣/٣/١٩٤٩) ٢٢
 ١ - نص اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل ٢٣
 ٢ - ملحق : " تحديد قوات الدفاع " ٣٠

**** ثالثاً : اتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل وملاحقها**

- ٣١
 ١ - نص الاتفاقية (رودس في ٣ ابريل ١٩٤٩) ٣٢
 ٢ - ملحق الاتفاقية : تعريف القوات الدفاعية ٤٢
**** رابعاً : بروتوكول لوزان الموقع في ١٢ مايو ١٩٤٩** ٤٤

**** خامساً : اتفاقية الهدنة الدائمة بين سورية واسرائيل وملاحقها**

- (قرب مها نايم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩) ٤٦
 ١ - نص الاتفاقية ٤٧
 ٢ - الملاحق ٥٥
 أ - سحب القوات .
 ب - رسائل ملحقة .

**** سادساً : الاتفاق الاول لفصل القوات**

- على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ٥٧
**** سابعا : اتفاق فصل القوات الاسرائيلية والسورية في ٣١ مايو ١٩٧٤** ٦٠
 ١ - نص الاتفاق ٦١
 ٢ - بروتوكول الاتفاق ٦٣

الفهرس

**** ثامنا : الاتفاق الثانى لفصل القوات على الجبهة المصرية**

(أول سبتمبر ١٩٧٥) ٦٥

نص الاتفاق ٦٦

**** تاسعا : وثائق كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨)** ٦٩

١ - إطار السلام فى الشرق الأوسط .

٢ - إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

٣ - نص قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٤ - نصوص الرسائل المتبادلة المرافقة لاتفاقيتى الكامب

**** عاشرا : معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملاحقها**

(٢٦ مارس ١٩٧٩) ٨٨

١ - نص المعاهدة ٨٩

٢ - محضر لبعض مواد المعاهدة والملحقين الأول والثالث .

٣ - الملحق العسكرى .

٤ - مرفق الملحق .

٥ - بروتوكول علاقات مصر واسرائيل .

٦ - كلمة الرئيس السادات إلى شعب مصر بمناسبة توقيع اتفاق السلام
(واشنطن ٢٧/٣/١٩٧٩) .

**** حادى عشر : الوثائق الكاملة للاتفاقية الخاصة بقوة حفظ السلام**

فى سيناء (اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢) ١١٤

١ - نصوص الاتفاقية ١١٥

٢ - البروتوكول ١٢٣

**** ثانى عشر : نص الاتفاق الاسرائيلى - اللبنانى**

(اتفاق ١٧ آيار / مايو ١٩٨٣) ١٣٤

١ - نص الاتفاق ١٣٥

**** ثالث عشر : مشاركة تحكيم بشأن (طابا)**

(موقعة فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦) ١٤١

- نص المشاركة والملحق ١٤٢

ملف الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من رودس الى طابا

١٩٨٦ - ١٩٤٩

اولا: اتفاقية الهدنة العامة

بين

مصر واسرائيل وملاحقها

(رودس ٢٤ / ٢ / ١٩٤٩)

١ - نص الاتفاقية

تمهيد :

لما كان طرفا هذه الاتفاقية قد قررا الدخول في مفاوضات تحت اشراف هيئة الامم المتحدة وذلك استجابة لقرار مجلس الامن المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي يدعو الطرفين يلتصق البند ٤٠ من ميثاق هيئة الامم المتحدة كما جراء اضافي مؤقت الى التفاوض للوصول الى هدنة دائمة وتنفيذ قرارات مجلس الامن الصادرة في ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وذلك وغبة في تمهيد الطريق للانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم في فلسطين - كما ان الطرفين قد عيننا مندوبيهم المخولين بالتفاوض ووضع اتفاقية الهدنة الدائمة . فإن المندوبين الموقعين على هذا بكامل السلطة المخولة لهم من قبل حكوماتهم المختصة قد اتفقوا على النصوص التالية :

المادة الاولى

رغبة في عودة السلم الدائم الى فلسطين واعترافا بأهمية التأكيدات المتبادلة في هذا الشأن الخاصة بعمليات الطرفين الحربية في المستقبل يؤيد الطرفان بموجب هذه المبادئ الاتية التي يجب ان تراعى بكل دقة خلال الهدنة :

١ - يحترم الطرفان بكل دقة توصية مجلس الامن الخاصة بعدم الالتجاء الى القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين .

٢ - لا يقوم أى الطرفين بعمل عدائي بواسطة القوات المسلحة البرية او البحرية او الجوية او يضع مشروعا لاستخدامها او يهدد بها الشعب او القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

ومن المفهوم ان استعمال التعبير (يوضع المشروع) في هذا النص لاعلاقة له بمشاريع هيئة الاركان حرب الخاصة بتمرينات التنظيمات العسكرية العامة .

- ٣ - يحترم احتراماً كاملاً حق كل من الطرفين في ان يكفل أمنه وحريته في التحرك من خوف الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .
- ٤ - ان عقد هدنة دائمة بين قوات الطرفين المسلحة يقبل على انه خطوة لاغنى عنها في سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية

- ١ - وفقاً للمبادئ المتقدمة ولقراري مجلس الامن المؤرخين ٤ و ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ تقرر بمقتضى هذا هدنة عامة بين قوات الطرفين المسلحة البرية والبحرية والجوية .

٢ - لا تقوم اى وحدة من القوات العسكرية سواء البرية او البحرية او الجوية بما في ذلك القوات غير النظامية التابعة لأي طرف بأى عمل عدائي أو حربى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للطرف الآخر أو ضد المدنيين الموجودين في الاراضى الواقعة تحت ادارتهم أو ان تتعدى أو تخترق لأي سبب كان خطوط الحدود للهدنة المبينة في المادة السادسة من هذه الاتفاقية، إلا في الاستثناء المبين في المادة الثالثة وغيرها من هذه الاتفاقية ، أو ان تخرق حرمة الحدود الدولية أو ان تدخل أو تمر في المنطقة الجوية أو المياه الواقعة على بعد ثلاثة أميال من شواطئ الطرف الآخر .

المادة الثالثة

- ١ - تنسحب القوات المصرية العسكرية الموجودة في منطقة الفالوجا ، وذلك وفقاً لقرار مجلس الامن الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ ورغبة في تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ .

- ٢ - يبدأ هذا الانسحاب في الساعة ٥.٠٠ بتوقيت جرينتش من اليوم التالي للتوقيع على هذه الاتفاقية على ان يكون الانسحاب الى ما وراء حدود مصر - فلسطين .
- ٣ - يكون الانسحاب تحت رقابة هيئة الامم المتحدة ومطابقاً لخطة الانسحاب المبينة بالملحق (١) المرفق بهذا .

المادة الرابعة

مع الاشارة بصفة خاصة الى تطبيق قرارات مجلس الامن الصادرة فى ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ قد تأيدت المبادئ والاغراض التالية :

١ - الاعتراف بمبدأ عدم الحصول على اى ميزة عسكرية او سياسية اثناء الهدنة التى امر بها مجلس الامن .

٢ - الاعتراف ايضا بأن الاغراض الأساسية وروح الهدنة لاتتخدم باسترجاع المواقع العسكرية السابق احتلالها او بتغيير المواقع المحتلة الان . ما عدا ما هو منصوص عنه بصفة خاصة فى هذه الاتفاقية او يتجاوز القوات العسكرية لكل من الطرفين المواقع المحتلة وقت التوقيع على هذه الهدنة .

٣ - ومن المعترف به ايضا ان الحقوق والمطالب والمصالح ذات الصفة غير العسكرية من منطقة فلسطين التى تشملها هذه الاتفاقية يمكن لكل من الطرفين اثباتها ، وأن هذه المطالب وقد استبعدت عن مفاوضات الهدنة باتفاق الطرفين المتبادل (يمكن ان تكون محلا لمفاوضات مقبلة حسبما يتراءى للطرفين) ومن الثابت انه ليس من أغراض هذه الاتفاقية اثبات او اعتراف او توكيد او اضعاف او ابطال أى حقوق اقليمية وحقوق حراسة او اى حقوق اخرى او مطالب او مصالح قد يطالب بها أحد الطرفين فى منطقة فلسطين او اى جزء من منطقة اخرى تشملها هذه الاتفاقية ، سواء اكانت هذه الحقوق او المطالب او المصالح المنشوطة ناشئة عن قرارات مجلس الامن بما لى ذلك قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ومذكرة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الخاصة بتطبيقه او عن اى مصدر آخر . ان نصوص هذه الاتفاقية قد وضعت لاعتبارات عسكرية بحتة وهى نافذة فقط لمدة هذه الهدنة .

المادة الخامسة

١ - ان الخط المبين فى المادة السادسة من هذه الاتفاقية سيعرف بأنه خط حدود الهدنة ويحدد وفق غرض وقصد قرارى مجلس الامن الصادرين فى ٤ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - ان خط حدود الهدنة لا يفسر بأى حال انه حدود سياسية او اقليمية ، وقد وضع دون الاخلال بحقوق او مطالب او موقف اى من الطرفين من الهدنة وذلك فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية .

٣ - ان الفرض الأساسى من خطوط حدود الهدنة هو تعيين الخطوط التى لا يجب ان تتجاوزها القوات المسلحة التابعة لكل من الطرفين، الا فيما نص عليه فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٤ - اوامر ولوائح القوات المسلحة لكل من الطرفين التى تحرم اجتياز المدنيين لخطوط القتال او دخولهم المناطق الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية المفعول بعد التوقيع على هذه الاتفاقية فيما يتعلق بخط حدود الهدنة فى المادة السادسة .

المادة السادسة

١ - خط حدود فى منطقة غزة - رفح يحدد كما فى الفقرة ٢ ب (١) من مذكرة ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتطبيق قرار مجلس الامن المؤرخ فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ اى بخط يستند من ساحل البحر عند مدخل وادى حاسى فى الاتجاه شرقى مستحقا دير سنيد عبر طريق غزة - المجدل الرئيسى الى منطقة تبعد ثلاث كيلو مترات شرقى الطريق ثم بالاتجاه جنوبى مواز لطريق غزة - المجدل ويستمر فى هذا الاتجاه حتى الحدود المصرية .

٢ - لا تتعدى القوات المصرية فى أى مكان داخل نطاق هذا الحد مواقعها الحالية وهذا يشمل بيت حنون والمناطق المحيطة بها التى ستسحب منها القوات الاسرائيلية شمال خط حدود الهدنة ، كما يشمل أى مواقع أخرى تقع داخل الخط المبين فى الفقرة (١) التى تتضمن القوات الاسرائيلية كما هو مبين فى الفقرة (٣) .

٣ - يجوز إبقاء النقاط الامامية للقوات الاسرائيلية فى هذه المنطقة وقوام كل منها فصيلا فى النقاط التالية :

دير سنيد في الجبهة الشمالية للوادي ، (١٠٧٥١.٩٠) - ٧٠٠ جنوب غربي سد (١٠٥٠٠.٩٨٢) - محاجر الكبريت (٠٩٨٧.٩٢٤) تل جامه (٠٩٧٢.٨٨٧) وخربة المعين (٠٩٣٢.٨٢١) ويغلي الموقع الامامي الاسرائيلي الكائن في المقابر (٠٨١٦.٧٢٣) في اليوم التالي لليوم الذي يعقب التوقيع على هذه الاتفاقية ويغلي الموقع الامامي الاسرائيلي الكائن بالتبة ثمة ٧٩ في ميعاد لا يتجاوز اربعة اسابيع من اليوم التالي للتوقيع على هذه الاتفاقية ويجوز عقب اخلاء المواقع الامامية السابق ذكرها إنشاء مواقع إسرائيلية امامية جديدة في النقاط (٠٨٣٦.٧٠٠) وفي نقطة تقع شرقي التبة ٧٩ شرقي خط حدود الهدنة .

٤ - في منطقة بيت لحم - الخليل حينما توجد مواقع تحتلها القوات المصرية تطبق نصوص هذه الاتفاقية على قوات الطرفين في كل من هذه المناطق ، على ان خطوط الهدنة ، والترتيبات المتبادلة بين الطرفين لانسحاب وتخفيض القوات ، يقوم بها الطرفان بالطريقة التي يقرانها عندما تعقد اتفاقية هدنة تشمل القوات العسكرية الاخرى في هذه المنطقة خلاف قوات طرفي هذه الاتفاقية او في ميعاد اقرب حسبما يرغب الطرفان .

المادة السابعة

١ - يعترف طرفا هذه الاتفاقية أنه في بعض القطاعات من اجمالى المنطقة التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية ، ان مجاورة قوات فريق ثالث لا تشمل هذه الاتفاقية ، يجعل من المتعذر تطبيق احكام هذه الاتفاقية تطبيقا تاما في تلك القطاعات ولهذا السبب وحده ولحين عقد اتفاقية هدنة بدلا من الهدنة الحالية مع الطرف الثالث المذكور تطبق احكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالتخفيض والانسحاب المتبادل للقوات على الجبهة الغربية فقط وليس الجبهة الشرقية .

٢ - المناطق التي تشمل الجبهة الغربية والجبهة الشرقية سيحددها رئيس اركان حرب لجنة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة على اساس ابعاد القوات بعضها عن

بعض ، والنشاط الحربي السابق واحتمال حصوله في هذه المنطقة مستقبلا - وتحديد هذه الجهات الغربية والشرقية - مبين بالملحق الثاني المرفق بهذه الاتفاقية .
٣ - يمكن إبقاء قوات مصرية دفاعية فقط في منطقة الجبهة الغربية الواقعة تحت الاشراف المصري ، وتسحب جميع القوات المصرية الأخرى من هذه المنطقة الى نقطة او نقط لا تبعد شرقا عن العريش او عريجلة .

٤ - في منطقة الجبهة الغربية تحت اشراف اسرائيل يمكن ابقاء قوات اسرائيلية دفاعية تكون قاعدتها في المستعمرات ، وتسحب جميع القوات الاسرائيلية الأخرى من هذه المنطقة الى نقطة او نقط شمالي الخط المبين في الفقرة ٢ (١) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٥ - القوات الدفاعية المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ بعاليه ستبين في الملحق الثالث بهذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

١ - تجرد من السلاح المنطقة التي تشمل بلدة العوجة وما يجاورها كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة وتخلي كلية من القوات المسلحة المصرية الاسرائيلية ويكون رئيس اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية ومراقبة هيئة الامم المتحدة (الملحقون باللجنة) مسئولين عن تنفيذ هذا النص تنفيذا تاما .

٢ - وتكون المنطقة التي تجرد من السلاح كالآتي : من نقطة على حدود مصر - فلسطين على بعد ٥ كيلو مترات شمال غرب تقاطع طريق رفح - العوجة على الحدود (٠٨٧٥٠٤٦٨) جنوب شرقي خشم الملود (٠٩٦٥٠٤١٤) ثم منها الى الجنوب الشرقي الى رتبة ٤٠٥ . ٢٨٥ . ١٠٧٨ ومنها الى الجنوب الغربي الى نقطة تقع على الحدود المصرية الفلسطينية على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرقي تقاطع المدقات القديمة للسكة

- الحديد والحدود (١٤٥ . ٩٩٥) ومنها تعود في اتجاه شمالي غرب على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية الى النقطة التي بدأت منها .
- ٣ - في الجانب المصرى من الحدود المواجهة لمنطقة العوجة لا تتواجد مواقع دفاعية مصرية تكون اقرب الى العوجة من القسيمة وابو عجيله .
- ٤ - لا تستخدم القوات العسكرية بأى حال طريق طابا - القسيمة العوجة للدخول الى فلسطين .
- ٥ - تحركات القوات المسلحة لكل من طرفى هذه الاتفاقية داخل أى جزء من المنطقة المهيمنة فى الفقرة (٢) من هذه المادة لأى سبب من الأسباب - وعدم مراعاة او تنفيذ أحد الطرفين لأحكام هذه المادة اذا ثبت ذلك لمثلئ هيئة الامم المتحدة ، يعتبر اخلافا واضحا لهذه الاتفاقية .

المادة التاسعة

جميع أسرى الحرب الموجودين لدى أى طرف من الطرفين والتابعين للقوات العسكرية النظامية وغير النظامية للطرف الاخر يصبح تبادلهم كالاتى :

- ١ - يكون تبادل أسرى الحرب تحت إشراف هيئة الامم المتحدة ورقابتها الشاملة ويبدأ التبادل فى خلال عشرة أيام من التوقيع على هذه الاتفاقية على ان يتم فى مدة لا تتجاوز ال ٢١ يوما التالية .

وعند التوقيع على هذه الاتفاقية يضع رئيس الازمجة المختلطة للجنة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من هذه الاتفاقية بالتشاور مع سلطات الطرفين العسكرية المختصة ، مشروعاً لتبادل أسرى الحرب فى المدة المحددة أعلاه . ويحدد تاريخ وأماكن التبادل وجميع التفاصيل الأخرى .

- ٢ - أسرى الحرب الذين تحت تنفيذ عقوبة جنائية عليهم وكذلك الذين صدرت ضدهم احكام للذنب او جرائم يصير ادمائهم ضمن هذا التبادل .

- ٣ - جميع الادوات الخاصة بالاستعمال الشخصى والاشياء الشخصية والممتلكات

والمستندات وعلامات إثبات الشخصية وغيرها من الاشياء الشخصية من اى نوع كانت خاصة باسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم . وفى حالة هروبهم او وفاتهم تعاد الى الطرف الذى يتبعون اليه .

٤ - جميع المسائل التى لم ينص عنها بنوع خاص فى هذه الاتفاقية يفصل فيها وفقا للمبادئ المنصوص عنها فى الاتفاقية الدولية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليها فى جنيف فى ٢٧ يوليو ١٩٢٧ .

٥ - اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من هذه الاتفاقية تضطلع بمسؤولية تحديد اماكن المفقودين عسكريين او مدنيين فى المناطق الواقعة تحت إشراف كل فريق تسهيلا لعملية تبادلهم ويتعهد كل طرف ان يقدم للجنة تعاونه التام ويبدل كل مساعدة لتأدية هذه المهمة .

المادة العاشرة

١ - تشرف على تنفيذ احكام هذه الاتفاقية لجنة مختلطة للهدنة مكونة من سبعة أعضاء يعين منهم كل من الطرفين ثلاثة أعضاء ويكون رئيسها إما رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة او ضابط عظيم من المراقبين التابعين لهذه الهيئة ينتخبه رئيس اركان حرب بعد مشاوره طرفى هذه الاتفاقية .

٢ - تجعل اللجنة المختلطة للهدنة مقر رئاستها فى العوجة وتعقد اجتماعها فى الاماكن والاقوات التى تراها مناسبة لتأدية مهمتها على أفضل وجه .

٣ - يدعو رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة اللجنة المختلطة للهدنة لعقد اجتماعها الاول فى ميعاد لا يتجاوز أسبوعا من التوقيع على هذه الاتفاقية .

٤ - تكون قرارات اللجنة المختلطة للهدنة على اساس هذا اجماع الآراء وذلك فى حدود المستطاع ، وفى حالة تعذر الحصول على هذا الاجماع تكون القرارات باغلبية اصوات

اعضاء اللجنة المروجدين اللذين اعطوا أصواتهم . والمسائل التي تؤخذ كمبدأ يمكن استثنائها امام لجنة خاصة مكونة من رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة ومن عضو من كل من الوفدين المتفاوضين للهدنة في رودس، المصري واليهودي ، او اى ضابط عظيم آخر ، وتكون قراراتهم في هذه المسألة نهائية واذا لم يستأنف اى قرار للجنة في بحر اسبوع من تاريخ صدوره يعتبر هذا القرار نهائيا - ويقدم الاستئناف المرفوع الى اللجنة الخاصة الى رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة الذي يقوم بدعوة اللجنة الى الاجتماع في اقرب فرصة .

٥ - تحدد اللجنة المختلطة للهدنة الاجراءات الخاصة وتعد الاجتماعات بعد ان يقوم الرئيس باخطار الاعضاء بوقت مناسب ، وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة اذا حضرها أغلبية الأعضاء .

٦ - يكون من سلطة اللجنة استخدام المراقبين الذين يمكن ان يكونوا من بين الهيئات الحربية التابعة للطرفين او من الافراد العسكريين التابعين لهيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة او من كليهما ، وذلك بالعدد الذي يتضح لزمه لتأدية المهمة الموكولة اليها . وفي حالة ما يستخدم مراقبو هيئة الامم المتحدة يبقى هؤلاء خاضعين لرئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة . تعيين مهمة خاصة او عامة لمراقبي هيئة الامم المتحدة باللجنة المختلطة للهدنة يخضع لموافقة رئيس اركان حرب هيئة الاشراف التابع لهيئة الامم المتحدة او لمندوبه في اللجنة كلما كان رئيسا للجنة .

٧ - المطالب او الشكاوى التي يقدمها اى الطرفين عن تنفيذ هذه الاتفاقية ترفع فورا الى اللجنة المختلطة للهدنة عن طريق رئيسها . وتتخذ اللجنة الاجراءات فيما يتعلق بهذه المطالب والشكاوى عن طريق نظام المراقبة والتحقيق حسبما يترأ لها مناسبة ذلك بقصد الوصول الى تسوية مرضية وعادلة .

٨ - عند تفسير نص خاص من هذه الاتفاقية يكون تفسير اللجنة هو النافذ مع حفظ الحق في رفع الاستئناف المنصوص عنه في الفقرة (٤) وبحق للجنة كلما تراء لها ذلك او اذا دعت الضرورة ، التوصية الى الطرفين باجراء تعديلات لاحكام هذه الاتفاقية من وقت لآخر .

٩ - تقدم اللجنة المختلطة للهدنة لكل من الطرفين تقارير عن اعمالها باستمرار كلما رأت ذلك ضروريا ، وتقدم صورة من كل هذه التقارير الى السكرتارية العامة لهيئة الامم المتحدة لارسالها للجنة المختصة في هيئة الامم المتحدة .

١٠ - يخول لاعضاء اللجنة او مراقبيها حرية التجول والدخول الى المناطق التي تشملها هذه الاتفاقية كلما رأت اللجنة داعيا لذلك ، على انه اذا وصلت اللجنة الى مثل هذه القرارات بأغلبية الاصوات تعين استخدام مراقبي هيئة الامم وحدهم .

١١ - نفقات اللجنة عدا ما يتعلق بمراقبي هيئة الامم المتحدة تقسم مناصفة بين طرفي هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشر

لا يخل أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بأي حال من الاحوال بالحقوق والمطالب والموقف الخاص باحد الطرفين فيما يتعلق بالحل السلمي النهائي للمسألة الفلسطينية .

المادة الثانية عشر

١ - هذه الاتفاقية الحالية غير خاضعة للتصديق عليها ، وتصبح سارية المفعول بمجرد التوقيع عليها .

٢ - وهذه الاتفاقية - التي تمت المفاوضة فيها وصار الاتفاق عليها تنفيذا لقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي نص على اقامه هدنة لدرء خطر تهديد السلم في فلسطين ولتسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى الهدنة الدائمة في فلسطين - تبقى نافذة المفعول الى ان يتحقق وضع تسوية سلمية بين الطرفين فيما عدا ما نص عليه بالفقرة (٣) من هذه المادة .

٣ - يمكن لطرفي هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل تعديل هذه الاتفاقية أو أى حكم من أحكامها أو وقف تطبيقها فى أى وقت عدا المادتين الأولى والثانية . وفى حالة عدم الوصول الى الاتفاق المتبادل بعد سريان هذه الاتفاقية لمدة سنة من التوقيع عليها لأى من الطرفين أن يطلب الى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر من ممثلى الطرفين لاعادة النظر أو تعديل أو وقف تنفيذ أى حكم من احكام هذه الاتفاقية عدا المادتين الأولى والثانية ، والحضور فى هذا المؤتمر يكون اجباريا للطرفين .

٤ - اذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عنه فى الفقرة (٣) من هذه المادة عن حل للنقطة المختلف عليها يكون لكل من الطرفين الحق فى رفع الامر الى مجلس الامن التابع لهيئة الأمم المتحدة لايجاد حل على اساس أن هذه الاتفاقية قد عقدت تنفيذا لطلب صادر من مجلس الامن لتحقيق السلم فى فلسطين .

٥ - تحمل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية المصرية الاسرائيلية العامة لوقف القتال التى وافق عليها الطرفان فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ .

٦ - قد وقع على هذه الاتفاقية من خمس نسخ . يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها وترسل نسختان الى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة ليرفعها الى مجلس الامن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين التابعة لهيئة الأمم المتحدة كما ترسل نسخة الى نائب الوسيط .

** وتصديقا لما ذكر قد وقع مندوبو الدول المتعاقدة فيما يلى بحضور نائب الوسيط فلسطين ورئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .
تحررت فى رودس - جزيرة رودس - باليونان فى ٢٤ فبراير من عام ١٩٤٩ .

امضاء

امضاء

بالتبابة عن حكومة إسرائيل

بالتبابة عن حكومة مصر

وانتر إيمان

محمد سيف الدين

بجيبيل يادن

م . لك الرحمانى

٢ - ملاحق لاتفاقية

١ - خطة الانسحاب من الفالوجا :-

يتم انسحاب القوات المصرية بمهماتا الحربية الثقيلة من منطقة الفالوجا إلى مراكز تقع خلف الحدود المصرية الفلسطينية طبقا للخطة التالية :

١ - يبدأ الانسحاب يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ في الساعة ٥.٠٠ بتوقيت جرينتش ويكون هذا الانسحاب بأكمله تحت مراقبة وإشراف هيئة الأمم المتحدة .

٢ - ونظرا لكثرة القوات التي يشملها الانسحاب ولتقليل احتمال وقوع أى احتكاك أو حوادث الى اقل حد ممكن ، ولضمان الإشراف الفعلى لهيئة الامم المتحدة خلال العملية يتم تنفيذ الانسحاب فى مدة خمسة ايام من يوم دخول خطة الانسحاب فى حيز التنفيذ .

٣ - يستخدم طريق الفالوجا - عراق سويدان - بورير - غزة - رفح كطريق للانسحاب ، على أنه إذا اتضح فى يوم الانسحاب أنه غير صالح للاستعمال يقوم رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بانتخاب طريق بدلا منه وذلك بعد التشاور مع الطرفين.

٤ - يقدم قائد عام القوات المصرية بفلسطين فى بحر ٢٤ ساعه قبل الميعاد المحدد للانسحاب الى رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة (أو من يمثله) مشروعا مفصلا لانسحاب الحامية المصرية بالفالوجا للموافقة عليه ، على أن يشتمل هذا المشروع على بيان عدد القوات وكميات العتاد المراد سحبها يوميا - وعدد ونوع العربات التى تستخدم يوميا فى عملية الانسحاب وعدد السفريات اللازمة لإتمام التحركات اليومية .

٥ - يوضع المشروع التفصيلى المشار إليه فى الفقرة الرابعة على اساس نظام الأسبقية لعملية الانسحاب كما يحدده رئيس أركان حرب هيئة الإشراف على تنفيذ الهدنة والذي

يتضمن غير ذلك انه بعد انسحاب المرضى والجرحى الذى سبق إتمامه تخطى أولا قوات المشاة مع الأسلحة الشخصية ومتعلقاتها ، ويكون الانسحاب بالنسبة للمهمات الثقيلة فى المراحل النهائية من العملية والعتاد الثقيل هو المدفعية ، العربات المصفحة ، الدبابات وحاملات الهرن ، ولتقليل احتمال وقوع حوادث على إثر وصول قوات المشاة الى الجبهة التى يقصدونها يكون إخلاء المهمات الثقيلة إلى نقطة داخل الحدود المصرية يحدد موقعها رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على تنفيذ الهدنة ، على أن توضع هذه المهمات هناك باعتبارها ممتلكات مصرية تحت حراسة هيئة الأمم المتحدة إلى الوقت الذى يرى فيه رئيس أركان حرب الاشراف على تنفيذ الهدنة أن الاتفاقية أصبحت نافذة ، فيقوم عندئذ بتسليم هذه المهمات الى السلطات المصرية المختصة .

٦ - تقدم السلطات الاسرائيلية والضباط اليهود فى منطقة الفالوجا غزه المعونة الشاملة لتنفيذ العملية ويكونون مسئولين عن عدم وجود عوائق من أى نوع فى الطريق الذى سيتبع فى الانسحاب ، على أن تبقى القوات اليهودية أثناء الانسحاب بعيدة عن الطرق التى ستتبع فى هذا الانسحاب . ٧ - يتواجد مراقبو هيئة الأمم المتحدة العسكريون مع كل من القوات المصرية الإسرائيلية لضمان مراعاة الطرفين بدقة خطة الانسحاب وتنفيذ جميع التعليمات الخاصة بتنفيذها والتى قد يصدرها فيما بعد رئيس أركان حرب التابع لهيئة الأمم المتحدة ليقوم مراقبو هيئة الأمم العسكريون دون غيرهم باجراء التفتيش الذى يرون ضرورته لتنفيذ الانسحاب وتكون قراراتهم فى جميع الاحوال نهائية .

ب - خط لتحديد الجبهة الغربية والجبهة الشرقية في فلسطين :-

يكون خط تحديد الجبهة الغربية والجبهة الشرقية في فلسطين مفهوما على أساس الاعتبارات العسكرية فقط المتعلقة بالقوات التابعة للطرفين المشتركين في هذه الاتفاقية وكذلك المتعلقة بالقوات التابعة لطرف في المنطقة التي لا تشملها هذه الاتفاقية ، كالآتي :-

١ - الجبهة الغربية

تكون المنطقة الواقعة جنوب وغرب الخط المبين في الفقرة ١ - (١) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من نقطة ابتدائها في الغرب إلى نقطة (١٢٥٨١١٩٦) ثم جنوبا على امتداد الطريق إلى خط - الفالوجا عند (١٢١٤٠٨٢٣) بير سبع وتنتهي شمال بير عسلوج عند النقطة ٤٠٢ .

٢ - الجبهة الشرقية

المنطقة الواقعة شرق الخط المبين في الفقرة (أ) بعاليه ومن النقطة ٤٠٢ الى أقصى نقطة جنوب فلسطين بخط مستقيم لنصف المسافة الواقعة بين حدود مصر وفلسطين، وبين حدود شرق الاردن وفلسطين .

توقيع بريجاده جنرال

وليم رايلي

بالسلح البحري بالولايات المتحدة ورئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

١٩٤٩ - ١٩٨٦

ج- رسائل ملحقة باتفاق الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل :-

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور والعرايتمان رئيس الوفد الإسرائيلي في رودس .

من رالف بانث نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا

علمكم أنه لن تتواجد قوات إسرائيلية في قرية بير عسلوج .

(إمضاء)

رالف بانث

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف بانث نائب الوسيط للفلسطيني برودس .

من والعرايتمان رئيس الوفد الإسرائيلي .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة تؤيد علمنا بأنه لن تتواجد

قوات إسرائيلية في قرية بير عسلوج .

(إمضاء)

والعرايتمان

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور والعرايتمان رئيس الوفد الإسرائيلي في رودس .

من رالف بانث نائب الوسيط للفلسطيني برودس

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب أن تؤيدوا علمكم أنه

في أثناء إخلاء القوات المصرية بمنطقة الفالوجا المنصوص عليه في المادة الثالثة من

الاتفاقية ، يباح للأهالي المدنيين في الفالوجا وعراق المنشية الإخلاء أيضا مع القوات

المصرية إذا ما رغبوا في ذلك .

والذين يرغبون من هؤلاء الأهالي المدنيين في البقاء في الفالوجا وعراق المنشية يباح لهم ذلك ، والمدنيون الذين يرغبون في التوجه الى منطقة الخليل يمكنهم ذلك تحت حراسة وإشراف هيئة الأمم المتحدة .
وجميع هؤلاء المدنيين يكونوا في أمن تام في اشخاصهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الخاصة .

(إمضاء)

رالف بانث

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف بانث نائب الوسيط للفلسطين برودس .

من والتر إيتان رئيس الوفد الإسرائيلي .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة نؤيد علمنا أنه في اثناء إخلاء القوات المصرية في الفالوجا المنصوص عنه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، يباح للأهالي المدنيين في الفالوجا وعراق المنشية الإخلاء مع القوات المصرية اذا ما رغبوا في ذلك .

والذين يرغبون في البقاء في الفالوجا وعراق المنشية من هؤلاء الأهالي المدنيين يباح لهم ذلك . ويمكن ، للذين يرغبون من الاهالي المدنيين ، الذهاب إلى منطقة الخليل تحت حراسة وإشراف هيئة الأمم المتحدة . وجميع هؤلاء المدنيين يؤمنون بصفة خاصة على اشخاصهم وممتلكاتهم وسكنهم ومتعلقاتهم الشخصية .

وتحتفظ حكومة إسرائيل بالحق في معاملة الاشخاص الذين يختارون البقاء في منطقتي الفالوجا وعراق المنشية ، ويتحقق انهم اشتركوا في القتال في فلسطين كأسرى حرب .

(إمضاء)

والتر إيتان

١٩٤٩ - ١٩٨٦

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي في رودس .
من رالف بانش نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم بأنه في أي وقت بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يمكن أن تسحب القوات المصرية الموجودة الآن في منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهماتهما وأدواتها الشخصية وعرباتها عبر الحدود المصرية تحت إشراف وحراسة هيئة الأمم المتحدة بصفة مطلقة وعن الطريق المباشر الذي يحدده رئيس أركان حرب مراقبة الهدنة التابع لهيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الإسرائيلية المختصة .

(إمضاء)

رالف بانش

** رودس في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف بانش نائب الوسيط للفلسطينيين برودس .
من والتر ايتان رئيس الوفد الإسرائيلي .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة أزيد علمنا بأنه في أي وقت بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يمكن أن تسحب القوات المصرية الموجودة الآن في منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهماتهما وأدواتها الشخصية وعرباتها عبر الحدود المصرية تحت إشراف وحراسة هيئة الأمم المتحدة بصفة مطلقة وعن الطريق المباشر الذي يحدده رئيس أركان حرب مراقبة الهدنة التابع لهيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الإسرائيلية المختصة .

(إمضاء)

والتر ايتان

١٩٤٩ - ١٩٨٦

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الكولونيل سيف الدين رئيس الوفد المصري .

من رالف هانش نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم بأن أي ثكنات عسكرية أو أماكن تجمعات تكون موجودة على جانبي الطريق حتا - الفالوجا - بير سبع أو على بعد لا يتجاوز مائتي متر غرب هذا الطريق تعتبر كأنها واقعة في نطاق منطقة الجبهة الشرقية كما هو مبين في الملحق الثاني من هذه الاتفاقية.

(إمضاء)

رالف هانش

** رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف هانش نائب الوسيط للفلسطيني برودس .

من الكولونيل سيف الدين

ردا على مذكرتكم المؤرخة في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

أتشرف بإخطاركم بأن الوفد المصري يوافق على اعتبار أي ثكنات أو أماكن تجمعات تكون موجودة الآن على جانبي طريق حتا - الفالوجا - بير سبع وتكون على بعد لا يتجاوز ٢٠٠ متر غرب هذا الطريق كأنها واقعة ضمن منطقة الجبهة الشرقية المبينة في الملحق الثاني من إتفاقية الهدنة الموقع عليها اليوم .

د - تعريف القوات الدفاعية :-

* أولا : القوات البرية

١ - لا تتجاوز :

(أ) ٣ كتائب مشاة لا يزيد كل منها على ٨٠٠ ضابط ورتب أخرى ومكونة مما لا يزيد عن :

١ - { ٤ } سرايا مشاة مع مهماتها من الأسلحة الصغيرة العادية (بنادق - مدافع
ماكينة خفيفة - مدافع ماكينة صغيرة - مدافع هاون خفيفة ٢ بوصة (بنادق
مضادة للدبابات أو بيات) .

٢ - سرية معونة لا يزيد تسليحها عن ٦ مدافع ماكينة متوسطة ، ٦ مدافع
هاون لا تزيد عن ٣ بوصة ، ٤ مدافع مضادة للدبابات لا تزيد عن ٦ رطل .
٣ - سرية رئاسة .

(ب) ١ بطارية مكونة من ٨ مدافع ميدان لا تزيد عن ٢٥ رطل .

(ج) ١ بطارية مكونة من ٨ مدافع مضادة للطائرات لا تزيد عن ٤٠ ملم محترا .

٢ - لا يدخل ضمن القوات الدفاعية ما يأتي :-

(أ) المدرعات مثل الدبابات والعربات المصفحة وحاملات البرن والمصفحات نصف
الجنزير والجرارات أو أى عربات قتال مصفحة أخرى .

(ب) جميع الأسلحة المعونة والوحدات خلاف المبينة فى الفقرة (١ - ١) ، (ب)
(ج) ، (ج) بعاليه .

٣ - وحدات الخدمة تكون مطابقة لخطة توضع وتعتمد بواسطة اللجنة المختلطة للهدنة .

* ثانيا : القوات الجوية

- فى المناطق التى يسمح بوجود قوات دفاعية بها تراعى الشروط الآتية بالنسبة للقوات
الجوية :-

١ - لا يحتفظ بأى مطارات حربية أو ممرات أو أراضى نزول ، أو تجهيزات .

٢ - لا تصعد أو تهبط أى طائرات إلا فى الحالات الاضطرارية .

*** ثالثا : القوات البحرية**

لا تنشأ أى قاعدة بحرية فى المناطق التى يصرح وجود قوات دفاعية فيها ولا يصرح
للجوارج أو المراكب الحربية أن تدخل المياه الإقليمية المجاورة .
رابعا - وفى المناطق التى ستبقى فيها قوات دفاعية فقط يتم التخفيض اللازم
للقوات فى خلال اربعة اسابيع من تاريخ التوقيع على هذه الإتفاقية .

ثانياً : إتفاقية الهدنة بين

لبنان وإسرائيل

(رأس الناقورة)

فى ٢٣ مارس ١٩٤٩

الوثيقة رقم ١٣٩٦ - س

١ - نص الاتفاقية

تمهيد :

إن الفريقين في هذا الاتفاق ، تنفيذاً لقرار مجلس الامن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي يدعوهما الى التفاوض لقرار هدنة تكون كتبهير إضافي مؤقت وفقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي سهيل تسهيل الانتقال من حالة المهادنة الى حالة السلم النهائي في فلسطين .

قررا القيام بفارشات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ و١٩٤٨ برئاسة الأمم المتحدة .

وانتدبا ممثلين مزودين بالصلاحات للمفاوضة ولعقد اتفاق هدنة .

وبعد أن تهادأ الممثلون المرقعون أدناه وثائق تفي بضمهم التي وجدناها مستفيضة لجميع الشروط ، ألتفوا على الاحكام الآتية :

المادة الاولى

في سهيل تسهيل إعادة السلم الدائم الى فلسطين ، واعتراقاً بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الخصوص والمتعلقة بالاعمال الحربية المقبلة للفريقين ، أكدت فيما يلي المبادئ التالية التي سيتقيد بها الفريقان تقيداً تاماً أثناء الهدنة :

١ - يحترم الفريقان بعد الآن إحتراماً دقيقاً أمر مجلس الامن القاضي بعدم الالتجاء الى القوة العسكرية في تسوية المسألة الفلسطينية .

٢ - لن تقوم القوات المسلحة في البر والبحر والجو لأي من الفريقين ولن تضع خطة للقيام بأي عمل عدائي ضد المدنيين أو القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر ، كمال أنها لن تهددهم بمثل هذا العمل ، ومن المسلم به أن عبارة « تضع خطة » الواردة في هذا النص لا تطبق على الخطط العادية التي تضعها غالباً هيئات أركان الحرب في المنظمات العسكرية .

٣ - يحترم إحتراماً كلياً حق كل فريق في أن يكون آمناً وبعيداً عن كل خشية من مهاجمة قوات الفريق الثاني المسلحة .

٤ - تقبل إقامة الهدنة بين القوات المسلحة للفريقين كمرحلة ضرورية في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية

أما فيما يتعلق بصورة خاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، فتؤكد الأهداف والمبادئ التالية : -

١ - أن المبدأ القاضى بأن لا يكتسب أى إمتياز عسكري أو سياسى مدى الهدنة التى أمر بها مجلس الامن مبدأ معترف به .

٢ - ومن المعترف به من جهة أخرى ، أن أى حكم من أحكام الاتفاق الحالى ، يجب أن لا يمس فى أية حال ، حقوق الفريقين المتعاقدين أو مطالبهما أو مواقفهما فى التسوية السلمية والنهائية للمسألة الفلسطينية ، إذ أن الاعتبارات العسكرية وحدها ، هى التى أملى هذه الاحكام .

المادة الثالثة

١ - تقوم بهذا الاتفاق ، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها آنفاً ، ولقرار مجلس الامن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، هدنة عامة بين قوى الفريقين الحربية فى البر والبحر والجو .

٢ - لا يجوز لأى من القوى البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأى الفريقين بما فى ذلك القوى غير النظامية . أن تقترب أى عمل حربي عدائى ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر ، أو ضد مدنى أرض واقعة تحت سلطته ، أو أن تتعدى أو أن تجتاز لأى هدف من الأهداف الخط الفاصل للهدنة المعين فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق ، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوي للفريق الآخر أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلى .

٣ - لا يوجد أى عمل حربي أو عدائي من الارض الواقعة تحت سلطة أحد الفريقين ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة

١ - يعتبر الخط المعين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق الخط الفاصل للهدنة . وهو مخطط تطبيقاً لاهداف وأغراض قرار مجلس الامن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

٢ - أن الهدف الرئيسى من الخط الفاصل للهدنة هو وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه فى تنقلاتها .

٣ - أن أحكام وقوانين القوى العسكرية للفريقين التى تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال ، أو دخول منطقة واقعة بين الخطوط ، تظل موضع التنفيذ بعد توقيع هذا الاتفاق فيما يتعلق بالخط الفاصل للهدنة المعين فى المادة الخامسة .

المادة الخامسة

١ - يتبع الخط الفاصل للهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين .

٢ - لا يكون فى منطقة الخط الفاصل للهدنة العسكرية للفريقين ، سوى العناصر الدفاعية ، كما ينص على ذلك ملحق هذا الاتفاق .

٣ - يجرى سحب القوات من الخط الفاصل للهدنة وتخفيضها لعناصر دفاعية وفقاً للفقرة السابقة فى خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق . ويجرى فى نفس المهلة تنظيف الطرقات من الألغام وتنظيف المناطق المزروعة بالألغام التى يخلوها كل من الفريقين ، وكذلك تبادل تسليم مواقع حقول الألغام .

المادة السادسة

يجرى تبادل أسرى الحرب المعتقلين من قبل أحد الفريقين فى هذا الاتفاق ، والمتنسين الى القوى العسكرية النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر على الطريقة التالية : -

١ - يجرى تبادل أسرى الحرب بصورة تامة تحت إشراف ومراقبة الامم المتحدة ، ويجرى ذلك فى رأس الناقورة خلال الاربع والعشرين ساعة التى تتبع توقيع هذا الاتفاق .

٢ - يدخل في هذا التبادل أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائياً ، والذين حوكموا لاسباب جنائية أو غيرها .

٣ - كل الاشياء الخاصة كالاصول والرسائل والوثائق واوراق الهوية وغيرها من الاشياء الشخصية مهما كان نوعها ترد لاصحابها من أسرى الحرب المتبادلين ، وفي حالة الرفاة أو الفرار ترد لفريق القوى العسكرية الذي ينتمون اليه .

٤ - المسائل التي لم ينص على تسويتها في هذا الاتفاق تحل وفقاً لمبادئ الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب ، الموقع في جنيف في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٩ .

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنشأة بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الاشخاص المتوارين عسكريين أو مدنيين في المناطق الواقعة تحت مراقبة أحد الفريقين ، وذلك لتيسير سرعة تبادلهم . ويتعهد كل فريق بأن يقدم للجنة معاونته التامة والكاملة في تحقيق هذه المهمة .

المادة السابعة

١ - تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء . وينتدب كل فريق في هذا الاتفاق ممثلين في اللجنة ، ويتولى رئاستها رئيس أركان حرب منظمة مراقبة الهدنة للأمم المتحدة ، أو ضابط أعلى يختاره من بين مراقبي هذه المنظمة بعد استشارة الفريقين .

٢ - أن نقطتي الحدود اللبنانية في الناقورة وشمالي المطلة تكونان مركزاً للجنة الهدنة المختلطة ، وتجتمع هذه اللجنة في الاماكن والتواريخ التي تراها ضرورة للقيام بمهمتها .

٣ - يلتئم الاجتماع الاول للجنة الهدنة المشتركة بناء على دعوة رئيس أركان حرب منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وعلى الاكثر في مدة أسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق .

٤ - تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة على أساس مبدأ الاجماع بقدر المستطاع . وإن لم يحصل الاجماع ، فتتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين .

- ٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي . ولا تلتزم إجتماعاتها الا بعد إشعار رسمي من الرئيس للاعضاء . إن أكثرية الاعضاء تؤلف النصاب القانوني للاجتماع .
- ٦ - للجنة الحق في استخدام ما تراه ضرورياً من مراقبين للقيام بمهمتها ويمكن أن يؤخذ هؤلاء المراقبون من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الهيئة العسكرية التابعة لمنظمة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة أو من هذه وتلك . وفي حالة استخدام مراقبين من منظمة الامم المتحدة فإن هؤلاء المراقبين يتقون تحت قيادة رئيس أركان حرب منظمة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة . إن التغييرات العامة أو الفردية التي تتعلق بمراقبي الامم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة تبقى خاضعة لموافقة رئيس أركان الحرب أو محله في اللجنة إذا كان هذا الأخير يرأسها .
- ٧ - المحول الاعتراضات أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق والمقدمة من أحد الفريقين الى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها . تتخذ اللجنة بشأن هذه الاعتراضات أو الشكاوى كل الإجراءات التي تراها مناسبة لحل عادل ومرض لكلا الطرفين ، مستعملة لهذه الغاية وسائل الملاحظة والمراقبة التي لديها .
- ٨ - عندما يشكل تفسير معنى تدبير خاص من هذا الاتفاق ، ماعدا المقدمة والمادتين (١) و (٢) ، فإن رأي اللجنة هو الفاصل ، ومن وقت لآخر يمكن للجنة ، عندما ترغب أو عندما تلح الحاجة أن توصي الفريقين ببعض التعديلات على أحكام هذا الاتفاق .
- ٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة للفريقين تقارير عن نشاطها كلما رأت حاجة الى ذلك ترسل نسخة من هذه التقارير الى السكرتير العام للامم المتحدة لايداعها السلطة المختصة في الامم المتحدة .
- ١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة ومراقبوها في المنطقة التي ينطبق عليها هذا الاتفاق بحرية التنقل التي تراها اللجنة ضرورية ، إلا فيما عدا الحالات التي تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثريه حيث يسمح فقط استخدام مراقبي الامم المتحدة .

١١ - يتحمل كل من الفريقين الموقعين على هذا الاتفاق بصورة متساوية نفقات اللجنة باستثناء نفقات مراقبي الامم المتحدة .

المادة الثامنة

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للابرام ويوضع موضع التنفيذ منذ توقيعه .
٢ - يهتلى هذا الاتفاق ، الذى جرى التفاوض والتعاقد بشأنه وفقاً لقرار مجلس الامن بتاريخ ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٨ الذى يدعو الى عقد هدنة لازالة تهديد السلام فى فلسطين وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الى حالة السلام الدائم فى فلسطين ، موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان الى حل سلمى مع التحفظ الوارد فى الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - يحق للفريقين فى هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل ، أن يعيدا النظر فيه أو فى أى من أحد أحكامه ، أو أن يوقفا تنفيذ أى منها فى أى وقت كان ، ماعدا المادتين (١ و ٣) وفى حالة عدم الاتفاق المتبادل وبعد إنتهاء سنة من تطبيقه إبتداء من تاريخ توقيعه ، يحق لأى من الفريقين أن يطلب عقد مؤتمر لاعادة الدرس أو إعادة النظر أو توقيف تطبيق أى من أحكام هذا الاتفاق باستثناء المادتين (١ و ٣) . إن الاشتراك فى هذا المؤتمر إجبارى لكلا الفريقين .

٤ - إن لم يسفر المؤتمر المشار اليه فى الفقرة الثالثة من هذه المادة عن إتفاق لحل النزاع فلكل من الفريقين الحق فى تقديم القضية الى مجلس أمن الامم المتحدة ليحلها من هذه أو تلك من واجباته ، نظراً لأن هذا الاتفاق عقد بناء على تدخل مجلس الامن لتوطيد السلام فى فلسطين .

ملف الاتفاقيات العربية الاسرائيلية من ردس الى طابا

١٩٤٩ - ١٩٨٦

٥ - يوقع هذا الاتفاق على خمس نسخ : يحتفظ كل فريق بنسخة منه وترسل نسختان الى السكرتير العام للأمم المتحدة لايداعها مجلس الامن ولجنة التوفيق لفلسطين .
ويسلم الوسيط بالوكالة لفلسطين نسخة منه .
حرر ووقع في رأس الناقورة في ٢٣ آذار مارس ١٩٤٩ .

عن حكومة لبنان :

توفيق سالم

ج . حبيب

عن حكومة إسرائيل :

مردخاي مائيل

يهوشع بلان

شعياي روزين

٢ - ملحق « تحديد قوات الدفاع »

أ - تحديد قوات الدفاع

** أولا : ان قوات الدفاع العسكرية المشار اليها في البند ٢ من المادة الخامسة

يجب ان لا تتجاوز ما يلي :-

(١) فيما يتعلق بلبنان :-

(١) كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامي وبطارية ميدان مؤلفة من

٤ مدافع وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات

و ٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة " ٢٠ " سيارة " .

المجموع : ١٥٠٠ من الضباط والجنود .

(ب) لا يجوز استخدام اية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند " ١ " أعلاه

الى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية الى النبطية السفلى وحاصبيا .

(٢) فيما يتعلق بإسرائيل :-

(١) كتيبة واحدة من المشاة وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات

وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة

وبطارية واحدة مدفعية الميدان بأربعة مدافع ، وفصيلة واحدة من مدفعية الميدان

بأربعة مدافع وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات ادارة للتموين والتجهيزات

على ان لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط ومن الجنود .

(ب) لا يجوز استخدام اية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة " ٢ " " ١ " أعلاه

الى الشمال ومن الخط العام الممتد من نهاية الى ترشيحا والجش وماروس .

** ثانيا : لا تفرض أية قيود على تنقلات أى من الفريقين فيما يتعلق بتموين هذه

القوات الدفاعية أو تحركاتها وراء خط الهدنة .

ثالثاً: اتفاقية الهدنة

بين

الأردن وإسرائيل وملاحقها

(رودس)

في ٣ أبريل ١٩٤٩

وثيقة رقم ١٣٠٢ - س

١ - نص الاتفاقية

تمهيد :

إن فريقى الاتفاقية الحالية تلبيتهما لقرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الذى يدعوهما الى التفاوض فى هدنة بإعتبار ذلك إجراء مؤقتاً آخر ضمن المادة ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة ، وبغية تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فى فلسطين .

وبعد أن قررا الدخول برئاسة الامم المتحدة فى مفاوضات تتعلق بتطبيق قرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، وبعد أن عيننا ممثلين ذوى صلاحية التفاوض فى إتفاقية هدنة وعقدنا .
وبعد أن تبادل الممثلون لحكوماتهم الموقعون أدناه وثائق تفويضهم الكاملة وجدوها صحيحة ومطابقة للاصول :

اتفقا على النصوص الآتية : -

المادة الاولى

بغية تسهيل العودة الى سلم دائم فى فلسطين وإعترافاً بأهمية التأكيدات التى تبادلها الفريقان فى هذا الباب والمتعلقة بالعمليات الحربية المستقبلية ، فان المبادئ الآتية ، التى يترتب على الفريقين مراعاتها أثناء الهدنة هى : -

١ - أن امر مجلس الامن الذى يمنع اللجوء الى إستخدام القوة العسكرية فى تسوية قضية فلسطين يحترمه كلا الفريقين احتراماً تاماً .

٢ - يحظر على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لأى الفريقين أن تتخذ إجراء عدوانياً أو تختطفه أو تهدد به ضد أهالى الفريق الآخر أو قواته المسلحة مع العلم بأن استعمال التعبير (تختطفه) فى هذا السياق لا يعنى خطط الاركان العامة التى تقارنها التشكيلات العسكرية فى العادة .

٣ - يحترم حق كل من الفريقين في أمانه وحريته من الخوف من هجوم القوات المسلحة للفريق الآخر .

٤ - إن إقامة هدنة بين القوات المسلحة للفريقين يقبل باعتباره خطوة لا غنى نحو فض النزاع المسلح وإعادة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية

من أجل الغاية من تطبيق قرار مجلس الامن المؤرخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ تثبت المبادئ والاهداف الآتية :-

١ - يعترف بمبدأ عدم كسب أى نفع عسكري أو سياسى من الهدنة التى أمر بها مجلس الأمن .

٢ - ويعترف كذلك بأن ليس من نص فى هذه الاتفاقية بجعل أى شكل من الاشكال بحقوق أى من الفريقين أو إدعاءاته أو مراكزه فى الحل السلمى النهاى لقضية فلسطين، فنصوص هذه الاتفاقية إنما أملتها إعتبارات عسكرية صرفة .

المادة الثالثة

١ - عملاً بالمبادئ الواردة آنفاً وعملاً بقرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ تقام هدنة بين القوات المسلحة للفريقين - برية وبحرية وجوية .

٢ - لن يرتكب أى عنصر من القوات العسكرية أو شبه العسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية لكلا الفريقين ، برية أو بحرية أو جوية ، أى عمل حربى أو عدائى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للفريق الآخر ، أو ضد المدنيين فى أرض يسيطر عليها ذلك الفريق ، أو يتقدم عبر خطوط حدود الهدنة المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة أو يتجاوزها لأى غرض مهما كان ، أو يدخل عليها أحد فريقى هذه الاتفاقية ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة

١ - تدعى الحدود الموصوفة في المادتين الخامسة والسادسة من هذه الاتفاقية خطوط حدود الهدنة وهي تخطيط إبقاء بغرض قرار مجلس الامن المؤرخ لى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ وقصده .

٢ - أن الغرض الاساسى من خطوط أو حدود الهدنة هو رسم الخطوط التى لن تتجاوزها القوات المسلحة لكلا الفريقين .

٣ - تظل الانظمة والتعليمات الخاصة بقوات الفريقين المسلحة التى تمنع المدنيين من إختبار خطوط القتال أو دخول المساحة الواقعة بين الخطوط نافذة المفعول بعد توقيع هذه الاتفاقية منطبقاً ذلك على خطوط حدود الهدنة فى المادتين الخامسة والسادسة .

المادة الخامسة

١ - تكون خطوط حدود الهدنة لجميع القطاعات ماعدا القطاع الذى تسيطر عليه الان القوات العراقية كما رسمت على الخرائط فى الملحق الأول من هذه الاتفاقية وتحدد بما يلى :-

(أ) فى قطاع خربة دير عرب (ش . خ . ١٥١٠٠ - ١٦٧٤) الى الطرف الشمالى لخطوط حدود الهدنة فى إتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، تكون خطوط حدود الهدنة هى حدود الهدنة التى شهدت بها منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

(ب) فى قطاع القدس تنطبق خطوط الهدنة على الحدود المخططة فى اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس .

(ج) فى قطاع الخليل - البحر الميت تكون خطوط حدود الهدنة كالتى عينت فى الخارطة رقم ١ المشار اليها بعرك (ب) فى الملحق الاول من هذه الاتفاقية .

(د) فى القطاع الممتد من نقطة على البحر الميت (ش . خ . ١٩٢٥ - ٩٥٨) الى

الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين يتقرر خط حد الهدنة بالمراكز العسكرية الحالية كما رسمها في مارس ١٩٤٩ مراقبو الأمم المتحدة وتمتد من الشمال الى الجنوب كما رسمت على الخارطة رقم ١ في الملحق الاول لهذه الاتفاقية .

المادة السادسة

١ - من المتفق عليه أن تحمل قوات المملكة الاردنية الهاشمية محل قوات العراق في القطاع الذي تسيطر عليه القوات الاخيرة ، وذلك بعد أن أبلغت حكومة العراق نيتها هذه الى القائم بأعمال الوساطة برسالتها المؤرخة في ٢٠ مارس الواردة من وزير الخارجية العراقي يفوض فيها وفد المملكة الاردنية الهاشمية بالمفاوضة عن القوات العراقية ويصرح بأن تلك القوات سوف تسحب .

٢ - أن يكون خط حدود الهدنة في القطاع الذي تسيطر عليه الان القوات العراقية كما هو مرسوم في الخارطة خط رقم ١ في الملحق الاول من هذه الاتفاقية المشار اليها بحرف (أ) .

٣ - تنشأ خطوط حدود الهدنة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على مراحل كما يلي : -

على أنه يجوز أثناء ذلك المحافظة على الخطوط العسكرية الراهنة .

(أ) في المنطقة الواقعة غربي الطريق الممتد من باقة الى جلبولية ومنها الى شرقي كفر قاسم : خلال خمسة اسابيع من التاريخ الذي وقعت فيه هذه الاتفاقية .

(ب) في منطقة وادي عارة شمالي الخط الممتد من باقة الى زينة خلال سبعة اسابيع من التاريخ الذي توقع فيه هذه الاتفاقية .

٤ - أن خط الهدنة في قطاع الخليل - البحر الميت المشار اليه في الفقرة ج من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية والمشار اليه (ب) في الخارطة أ في الملحق الاول والذي يشتمل على إنحراف جوهري عن الخطوط العسكرية الحاضرة لصالح قوات المملكة الاردنية الهاشمية قد أريد به التعويض به عن تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع العراقي المبينة في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٥ - وتعويضاً عن الطريق المستولى عليها بين طولكرم وقلقلة توافق حكومة إسرائيل على أن تدفع الحكومة المملكة الاردنية الهاشمية تكاليف إنشاء عشرين كيلوا متراً من طريق جديد من الدرجة الاولى .

٦ - حينما تتأثر قرى اقامة خط حدود الهدنة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، فإنه يحق لسكان هذه القرى الاحتفاظ بكامل حقوقهم في المسكن والملكية والحرية . وستكون هذه الحقوق مصونة . . وفي حالة ما يزعم أناس من هؤلاء السكان مغادرة قراهم فإن لهم الحق في أن يأخذوا معهم ماشيتهم وغيرها من الممتلكات المنقولة وأن يتسلموا دون إبطاء تعويضات كاملة عن الارض التي تركوها . وسيمنع على القوات الاسرائيلية الدخول الى هذه القرى أو المراقبة فيها ، إذ تنظم فيها شرطة عربية مجند محلياً وترابط من أجل الامن الداخلي .

٧ - إن المملكة الاردنية الهاشمية تقبل المسئولية عن جميع القوات العراقية في فلسطين .

٨ - لن تفسر نصوص هذه الاتفاقية بأى معنى من معانيها تفسيراً يجحف بالتسوية السياسية النهائية بين فريقى هذه الاتفاقية .

٩ - ان خطوط حدود الهدنة المعينة في المادتين الخامسة والسادسة من هذه الاتفاقية يتفق عليها بين الفريقين دون اجحاف بالتسويات الاقليمية او بخطوط الحدود أو بادعاءات اى من الفريقين المتعلقة بها في المستقبل .

١٠ - تنشأ خطوط الهدنة خلال عشرة أيام من التاريخ الذى توقع فيه هذه الاتفاقية ، بما في ذلك انسحاب القوات الذى قد يقتضيه هذا الانشاء إلا حيث نص على خلاف ذلك .

١١ - تخضع خطوط الهدنة المعينة في هذه المادة الخامسة للتصحیحات التى قد يتفق عليها فريقا هذه الاتفاقية ، ويكون لجميع هذه التصحيحات نفس القيمة والتأثير كما لو كانت قد أدمجت بتمامها في اتفاقية الهدنة العامة هذه .

المادة السابعة

١ - تقتصر القوات العسكرية لفريقي هذه الاتفاقية على القوات الدفاعية ، وذلك في المناطق الممتدة عشرة كيلو مترات من كلا جانبي خطوط حدود الهدنة الا حيث يكون ذلك غير عملي لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبي الاقصى لفلسطين والشقة الساحلية .

اما القوات الدفاعية المسموح بها في كل قطاع فهي المحدودة في الملحق الثاني من هذه الاتفاقية . ويدخل في حساب تخفيض عدد القوات العراقية في القطاع الذي تسيطر عليه هذه القوات الآن .

٢ - يتم تخفيض القوات الى مستوى الدفاع حسب الفقرة السابقة خلال عشرة ايام من إنشاء خطوط حدود الهدنة المعينة في هذه الاتفاقية ويتم بالطريقة نفسها إزالة الألغام من الطرق المغمورة والمناطق التي يخلبها أي الفريقين ، كما يتم خلال هذه الفترة نفسها تسليم الخرائط التي تشير الى مواقع مثل حقول هذه الألغام من أحد الفريقين الى الآخر .

٣ - يكون مقدار القوات التي يجوز أن يحتفظ بها الفريقان في كلا جانبي خطوط الهدنة خاضعاً لتعديلات دورية ، ابتغاء المزيد من تخفيض قوات كهذه بالتراضي بين الفريقين .

المادة الثامنة

١ - تؤلف لجنة خاصة مكونة من ممثلين اثنين عن كل فريق تعيينهما حكومتاهما ابتغاء وضع خطط وترتيبات يتفق عليها ترمي الى توسيع مدى هذه الاتفاقية وإدخال التحسينات على تطبيقها .

٢ - تنظم اللجنة الخاصة فور البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية وتوجه عنايتها الى وضع خطط وترتيبات يتفق عليها حول الموضوعات التي قد يعرضها عليها أحد الفريقين والتي تشمل في كل حال على ما يلي مما تم الاتفاق عليه مبدئياً حتى الان : حرية التنقل على

الطرق الجوية بما في ذلك طريقا بيت لحم والطورون - القدس ، استئناف النشاط المعتاد للمعاهدة الانسانية والثقافية على جبل الطور وحرية الوصول اليها ، حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمعاهد الثقافية واستعمال المقبرة الواقعة على جبل الزيتون ، استئناف العمل في محطة مضخة اللطرون ، تزويد المدينة القديمة بالكهرباء . واستئناف عمل السكك الحديدية الى القدس .

٣ - تنفرد اللجنة الخاصة بصلاحيه النظر في المسائل التي قد يحال اليها ويمكن أن تنص الخطط والترتيبات التي تضعها على أن تمارس وظيفه الاشراف عليها لجنة الهدنة المشتركة ، المؤلفة حسب المادة الحادية عشرة .

المادة التاسعة

ان الاتفاقات التي يتوصل اليها الفريقان بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي تتعلق بمثل قضايا الزيد من تخفيض القوات الذي ترمي اليه الفقرة ٣ من المادة السابعة وبالتعهديات القادمة لخطوط حدود الهدنة وبالخطوط والترتيبات التي تضعها اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المادة الثامنة ، ويكون لها نفس القيمة والتأثير لنصوص هذه الاتفاقية ويتقيد بها الفريقان القيد نفسه .

المادة العاشرة

بعد أن تم تبادل الاسرى بين الفريقين بترتيب خاص قبل التوقيع على هذه الاتفاقية ، لا حاجة الى ترتيبات إضافية في هذا الامر الا أن لجنة الهدنة المشتركة تتعهد بإعادة النظر فيما إذا كان هناك أسرى حرب تابعون لأحد الفريقين لم تشملهم المبادلة السابقة وفي حالة ما يكون هناك أسرى حرب فإن لجنة الهدنة المشتركة تنظم مبادلة عاجلة لمثل هؤلاء الاسرى ويتعهد فريقا هذه الاتفاقية بأن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع لجنة الهدنة المشتركة في القيام بهذه المهمة .

المادة الحادية عشرة

١ - باستثناء الامور التي تنفرد بالصلاحيه المطلقة فيها اللجنة الخاصة بموجب المادة الثامنة ، تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء

يعين كل فريق من فريقى هذه الاتفاقية اثنين منهم ، ويكون رئيسها رئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة أو ضابطاً كبيراً من ضباط الرقابة الملحقيين بتلك المنظمة ، يعينه رئيس الأركان بعد التشاور مع وكلاء فريقى الاتفاقية .

٢ - تقيم لجنة الهدنة المشتركة فى القدس وتعقد جلساتها فى الاماكن والاقوات التى تراها ضرورية من أجل تصريف عملها تصريفاً مجدياً .

٣ - يدعو رئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة لجنة الهدنة المشتركة الى عقد أولى جلساتها فى وقت لا يتأخر عن أسبوع واحد بعد توقيع هذه الاتفاقية .

٤ - تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة قائمة على مبدأ الاجماع ما أمكن، وفى حالة عدم الاجماع تتخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمة سير العمل الخاصة بها وتعقد الجلسات بعد أن يشعر الرئيس الاعضاء إشعاراً كافياً ، ويتشكل نصاب الاجتماعات من أكثرية أعضائها .

٦ - تخول اللجنة حق استخدام المراقبين الذين يمكن أن يكونوا من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الضباط العسكريين التابعين لمنظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة أو من كليهما ، وذلك بالاعتماد التى تعتبر ضرورية للقيام بأعمالها . وفى حالة استخدام مراقبى الامم المتحدة يظل هؤلاء تحت إمرة رئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة . أن الاعمال الخاصة أو الاعمال العامة التى يعهد بها الى مراقبى الامم المتحدة الذين يلحقون بلجنة الهدنة المشتركة تخضع لموافقة رئيس أركان الامم المتحدة أو ممثله المعين فى اللجنة ، وذلك بحسب من يكون منهما رئيساً لها .

٧ - ان الادعاءات أو الشكوى ذات العلاقة بتطبيق هذه الاتفاقية التى يقدمها أحد الفريقين تحال فوراً الى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة من

الاجراءات بشأن جميع الادعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقيق الخاص بها ماتراه مناسباً ، إبتغاء الوصول الى تسوية عادلة ومقبولة لدى الفريقين .
٨ - عندما ينشأ خلاف حول تفسير معنى نص هذه الاتفاقية ، ماعدا المقدمة والمادتين الاولى والثانية ، فإن تفسير اللجنة هو الذى يسود ، ويجوز للجنة بحسب ماترى ، وكما تقتضى به الحاجة أن توصى الفريقين بين حين وآخر بإجراء تعديلات فى نصوص هذه الاتفاقية .

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة الى كلا الفريقين تقارير بأعمالها بالقدر الذى تراه ضرورياً ، وتقدم نسخة من كل تقرير الى السكرتير العام للأمم المتحدة لا يصاله الى الهيئة المناسبة ، أو المرجع المختص فى الامم المتحدة .
١٠ - يمنع أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والمرور فى المنطقة التى تشملها هذه الاتفاقية بحسب الضرورة التى تقرها اللجنة شرط أن تقتصر على استخدام مراقبي الامم المتحدة عندما تتخذ اللجنة قرارات كهذه بأكثرية الأصوات .
١١ - تقسم نفقات اللجنة بالتساوى بين فريقى الاتفاقية ، ماعدا النفقات الخاصة لمراقبي الامم المتحدة .

المادة الثانية عشرة

- ١ - لاتنسخ الاتفاقية الحالية للتصديق وتصبح نافذة المفعول فور توقيعها .
- ٢ - أن العمل بهذه الاتفاقية التى تم التفاوض بشأنها وقرارها إيفاء لقرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ والداعى الى إقامة هدنة من أجل درء ما يهدد السلم فى فلسطين ومن أجل تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فيها ، يظل سارياً حتى يبلغ الفريقان تسوية سلمية الا فيما نص عليه فى الفقرة ٣ من هذه المادة .
- ٣ - يجوز فى كل وقت لكلا فريقى هذه الاتفاقية بالتراضى تنقيح هذه الاتفاقية أو أى نص من نصوصها أو إيقاف تنفيذها ، ماعدا المادتين الاولى والثالثة . وفى حالة عدم التراضى ، وبعد أن تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة سنة من تاريخ توقيعها ،

يجوز لأي من الفريقين أن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة إلى مؤتمر من ممثلي كلا الفريقين بغية إعادة النظر في أي نص من نصوص هذه الاتفاقية أو تنقيحه أو إيقاف العمل به، ماعدا المادتين الأولى والثالثة منها . ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إجبارياً على الفريقين .

٤ - إذا لم ينتج عن المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة حل المسألة قام عليها خلاف يرضى عنه الفريقان ، فإن أيّاً من الفريقين يمكن أن يعرض الأمر على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم لإبتغاء الجزاء المطلوب على أساس أن هذه الاتفاقية قد عقدت إيفاء لاجراء مجلس الأمن الذي يستهدف بلوغ السلم في فلسطين .

٥ - توقع هذه الاتفاقية من خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيصالها إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين التابعة للأمم المتحدة ونسخة إلى القائم بأعمال الوساطة في فلسطين .

كتب في رودس ، بجزيرة رودس ، باليونان في اليوم الثالث من نيسان ألف وتسعمائة وتسع وأربعين بحضور القائم بأعمال الوساطة في فلسطين التابع للأمم المتحدة ورئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة التابع للأمم المتحدة .

توقيع

روبير شلواح
موشي دايان
عن حكومة إسرائيل

أحمد صدقي الجندي
محمد المعايطة
عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

٢ - ملحق الاتفاقية

تعريف القوات الدفاعية

أولاً : - من أجل أغراض هذه الاتفاقية تحدد القوات الدفاعية بما يلي : -

١ - القوات البرية : -

أ - كتيبة عمادية تتألف بما لا يزيد عن ٨٠٠ ضابط وجندي ولا يزيد تشكيلها على :-

(١) أربع سرايا مشاة بتجهيزات المشاة العادية أى بنادق ورشاشات خفيفة وبنادق سريعة الطلقات ومدافع هاون خفيفة وبنادق مقاومة للدبابات ومدافع صاروخ . ولا يزيد عيار مدافع الهاون عن البوصتين .

- ولا يزيد عدد الاسلحة لكل كتيبة عما يلي :
٤٨ رشاشاً خفيفاً .

١٦ مدفع هاون من عيار بوصتين .

٨ مدافع صاروخ .

(٢) سرية مساندة واحدة لا تحمل أكثر من ستة رشاشات متوسطة وستة مدافع هاون لا يزيد عيار كل منها على ثلاث بوصات وأربعة مدافع مقاومة للدبابات ولا يزيد عيار كل منها على ستة أرطال .

(٣) سرية قيادة واحدة .

ب - تتألف المدفعية والمدفعية المقاومة للطائرات المخصصة للقوات الدفاعية من أصناف الاسلحة الآتية : -

مدافع ميدان لا يزيد عيار كل منها على ٢٥ رطلاً ومدافع مضادة للطائرات لا يتجاوز عيارها أربعين مليمتراً .

٢ - يستثنى ما يلي من تعبير (القوات الدفاعية) : -

أ - المدرعات كالدبابات بجميع أنواعها والسيارات المدرعة وحاملات رشاشات برن والجمرارات والسيارات المصفحة أو أى نوع آخر من السيارات المصفحة .

ب - جميع الاسلحة والوحدات المساندة عدا ما عين في الفقرات ١ (١) والبند ٢ (ب) أعلاه .

ج - الوحدات العاملة التي تم الاتفاق عليها .

٣ - القوات الجوية :

تستخدم لأغراض الدفاع والتموين العادي فقط المطارات والمهابط وحقول الهبوط والمنشآت الاخرى ، كما تستخدم الطائرات الحربية فقط في المناطق التي يسمح فيها بمرابطة القوات الدفاعية .

ثانياً ، تكوّن القوات الدفاعية التي يستطيع كل فريق أن يحتفظ بها في المناطق التي تمتد الى مسافة عشرة كيلو مترات من خطوط حدود الهدنة كما نصت عليها الفقرة ١ من المادة السادسة كما يلي ، وذلك فيما يتعلق بالقطاعات المبينة في الفقرة ١ من المادة الخامسة .

(١) في قطاع قرية بير عرب (س . خ . ، ١٥١٠ - ١٥٧٤) الى الطرف الشمالي للمخطوط المحددة في إتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، كتيبة واحدة فقط لكل فريق .

(٢) في قطاع القدس ، كتيبتان لكل فريق .

(٣) في قطاع الخليل - البحر الميت - كتيبة لكل فريق .

(٤) في قطاع عين جدي إلى إيلات ثلاث كتائب لكل فريق وسمح إضافة إلى ذلك لكل فريق بسرية آلية خفيفة واحدة لا يزيد تشكيلها على ثلاث عشرة مدرعة أو جرار . أما الاسلحة التي تحملها هذه السيارات فتعينها لجنة الهدنة المشتركة .

(٥) القطاع الذي تسيطر عليه الان القوات العراقية :

خمس كتائب لكل فريق وسرية واحدة من المدرعات لكل فريق .

ملف الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من رودس الى طابا

١٩٨٦ - ١٩٤٩

رابعاً : بروتوكول لوزان

فى

١٢ مايو ١٩٤٩

٤٤

* توقيع بروتوكول لوزان

في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح اليوم الثاني عشر من مايو ١٩٤٩ ، عقدت لجنة التوفيق الدولية للفلسطين اجتماعها في لوزان مع ممثلي مصر والاردن ولبنان وسورية من جهة ، وأعضاء لجنة التوفيق من جهة اخرى ووقعوا المحضر التالي :

ملحق " بروتوكول "

لما كانت لجنة التوفيق الدولية راغبة اشد الرغبة في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فيما يختص باللاجئين في اسرع وقت ممكن مما يتناول احترام حقوقهم والمحافظة على ممتلكاتهم ، وكذلك بالنسبة الى المسائل الاقليمية وغيرها فقد اقترحت على ممثل اسرائيل وعلى ممثلي الدول العربية اعتبار الوثيقة العملية المرفقة " خريطة التقسيم " أساسا للمناقشة مع اللجنة . ووافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح مع معرفتها تماما بأن تهادل الآراء الذي سيجري بين اللجنة وبين الفريقين سيكون له اثر في التعديلات الاقليمية اللازمة لتحقيقا للأهداف المذكورة أعلاه "

لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩

التوقيعات

عبد المنعم مصطفى " مصر "	فوزي المثللي " الاردن " - فؤاد حمون " لبنان "
عدنان الأتاسي " سورية "	كلود دي بواسا لجهيه رئيسا " فرنسا "
جاهد بالعثمين " تركيا "	مارك الريدج " الولايات المتحدة "

** ووقعت لجنة التوفيق اتفاقا مع والترايمان ممثل اسرائيل بالصيغة المشار اليها .

خامساً : اتفاقية الهدنة
الدائمة بين سورية
واسرائيل وملاحقها
(مهانايم)
٢٠ يوليو ١٩٤٩

١ - نص الاتفاقية

فيما يلي نص اتفاقية الهدنة الدائمة الموقعة بين سوريا واسرائيل في ٢٠ يوليو «تموز» سنة ١٩٤٩ التل رقم ٢٢٢ قرب مهانيم « الوثيقة رقم ١٣٥٣ - س » المقدمة :

إن الطرفين في هذا الاتفاق إستجابة منهما لقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ الذي يدعوهما إلى التفاوض لعقد الهدنة كتدبير مؤقت إضافي وفقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة وتسهلاً للاتفاق من حالة وقف القتال إلى سلم نهائي في فلسطين . وبما أنهما قدرا الشروع تحت إشراف الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، وهما ممثلين معتمدين للتفاوض ولعقد هدنة . وبعد أن تبادل ممثلو الطرفين الموقعين أدناه أوراق اعتمادهم التي وجدت مشرعة الشكل اتفقوا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى

في سبيل التمهيد لعودة سلم نهائي إلى فلسطين وبالنظر لأهمية التأكيدات المتبادلة بشأن عمليات الطرفين العسكرية في المستقبل أقرت المبادئ الآتية التي ستحترم إحتراماً تاماً من الطرفين أثناء الهدنة :

١ - يحترم الطرفان بكل دقة الأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى السلاح لحل القضية الفلسطينية وتعتبر إقامة هدنة بين قواتهما مرحلة ضرورية لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين .

٤٧

٢ - لا تقوم قوات أحد الطرفين المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية ولا تشرع ولا تهدد بأي عمل عدواني ضد السكان أو ضد قوات الطرف الثاني ، ويجب أن يعلم أن فعل « الشروع » لا يشمل في هذا النص الخطط التي يهيئها عادة أركان المنظمات العسكرية .

٣ - يجب أن يحترم إحتراما كلياً حق كل طرف في أن يكون آمناً متحرراً من مخافة عدوان الطرف الثاني .

المادة الثانية

فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ تؤكد الأهداف والمبادئ الآتية :

١ - يعترف بالمبدأ القائل أنه لا يجوز إكتساب أى ميزة عسكرية أو سياسية أثناء وقت القتال .

٢ - يعترف من جهة ثانية بأن أى حكم من أحكام هذا الاتفاق لا يستطيع أن يمس بأى حال حقوق أحد الطرفين ودعواه وموقفه من الحل السلمى النهائى للقضية الفلسطينية وإن أحكام هذا الاتفاق قد أمتلها إعتبارات عسكرية صرفة لا أثر للسياسية فيها .

المادة الثالثة

١ - طبقاً للمبادئ المذكورة أعلاه ولقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثانى تقوم بموجب هذا الاتفاق هدنة عامة بين قوات الطرفين البرية والبحرية والجوية .

٢ - لا يجوز لأى قسم من أقسام قوات الطرفين البرية والبحرية أو الجوية عسكرية كانت أو شبه عسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية ، أن يرتكب عملاً حربياً أو عدوانياً مهما كان نوعه ضد قوات الطرف الآخر العسكرية أو شبه العسكرية أو ضد سكان مدنيين مقيمين فى المناطق الواقعة تحت إشرافه ، ولا يجوز له أن يجتاز أو يتعدى لأى سبب كان خط الهدنة المحدد فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق ولا أن يدخل أو يجتاز الطرف الثانى أو مياهه الإقليمية مدى ثلاثة أميال من الساحل .

٣ - لا يوجه أحد الطرفين أى عمل حربى أو عدوانى من الأراضى الخاضعة لإشرافه ضد الطرف الثانى أو ضد مدنيين قاطنين فى الأراضى التى يشرف عليها .

المادة الرابعة

١ - يعتبر الخط المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق خط الهدنة وقد رسم هذا الخط تنفيذاً لأهداف قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ومقاصده .

٢ - ان الغاية الأساسية من خط الهدنة هي رسم خط لا يجوز لقوات كل من الطرفين أن تتعداه .

٣ - فيما يخص خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة باستثناء أحكام الفقرة الخامسة منها فان تعليمات قوات الطرفين وأنظمتها التي تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو الدخول إلى المنطقة الكائنة بين الخطوط تبقى مرعية الإجراء بعد توقيع هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

١ - يعلن بالتأكيد أن التدابير الأمنية المتعلقة بخط الهدنة والمنطقة العزلاء لا يمكن أن يفسر بأن لها أية صلة بالتدابير النهائية ذات الطابع الإقليمي التي تهم الطرفين صاحبى العلاقة .

٢ - وفقاً لروح قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ فقد حدد خط الهدنة والمنطقة العزلاء لفصل قوات الطرفين بصورة تقلل من إمكانات الاحتكاك والإصطدام على أن تؤمن في الوقت نفسه عودة الحياة المدنية العادية تدريجياً في المنطقة العزلاء دون أن يؤثر ذلك في الحل النهائي .

٣ - خط الهدنة هو الخط المحدد في المخطط المرفق بهذا الإتفاق الملحق « ١ » وهو مرسوم في منتصف الطريق بين خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من قبل هيئة مراقبة وقف القتال التابعة للأمم المتحدة وفي جميع الأماكن التي تكون فيها خطوط وقف القتال على طول الحدود الدولية بين سورية وفلسطين فإن خط الهدنة يتبع هذه الحدود .

٤ - لا يجوز لقوات الطرفين أن تتقدم في أى مكان يجتازه خط الهدنة .

٥ - (أ) في الأماكن التي يطابق فيها خط الهدنة الحدود السياسية بين سوريا وفلسطين فإن المنطقة الكائنه بين خط الهدنة وهذه الحدود تشكل ريشما يتم وضع إتفاق إقليمي نهائى منطقة عزلاء يمنع فيها على الإطلاق وجود قوات الطرفين ولا يسمح فيها بأى نشاط للقوات العسكرية أو شبه عسكرية ويطبق هذا التدبير على قطاعى عين غب والدردارة اللذين يعتبران جزءا من المنطقة العزلاء .

(ب) كل تقدم للقوات المسلحة التابعة لأحد الطرفين في هذا الإتفاق عسكرية كانت أو شبه عسكرية في أى مكان من المنطقة العزلاء يشكل خرقاً صريحاً للاتفاق إذا كان هذا التقدم قد أيده ممثلو الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة الآتية .

(ج) يكلف رئيس لجنة الهدنة المنصوص عنها في المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون باللجنة المذكورة تنفيذ هذه المادة تنفيذاً كلياً .

(د) يتم إخلاء القوات الموجودة حالياً في المنطقة العزلاء وفقاً للخطة الملحقة في هذا الاتفاق الملحق رقم « ٢ »

(هـ) يخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة السماح بعودة المدنيين إلى قرى المنطقة العزلاء ومستعمراتها واستعمال شرطة مدنية محدودة العدد تؤلف محلياً للمحافظة على الأمن الداخلى في المنطقة العزلاء وتكون خطة الاخلاء المنصوص عنها في الفقرة « د » من هذه المادة بمثابة دليل لرئيس اللجنة .

٦ - تنشأ على جانبي المنطقة العزلاء مناطق أخرى في الملحق رقم « ٣ » لهذا الاتفاق وتوضع فيها قوات دفاعية فقط إستناداً الى تعريف إصطلاح « القوات الدفاعية » الواردة في الملحق رقم « ٤ » لهذا الاتفاق .

المادة السادسة

يجرى تبادل جميع أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة نظامية كانت أو غير نظامية والمحتجزين لدى طرفي هذا الاتفاق على الشكل الآتى :

١ - يتم تبادل جميع أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها وذلك في مكان إنعقاد مؤتمر الهدنة خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلى توقيع هذا الاتفاق .

٢ - ان أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائياً والذين حوكموا منهم بجناية أو جنحة مشمولون بهذا التبادل .

٣ - ترد الحاجيات الشخصية والسندات المالية والرسائل والوثائق وأوراق وجميع الأشياء الشخصية الأخرى مهما كان نوعها إلى أصحابها من أسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم وفي حالة الوفاة أو الفرار ترد هذه الأشياء إلى الطرف الذين ينتسبون لقواته .

٤ - تحمل جميع المسائل التي لم تحجر تصنيفتها في هذا الاتفاق صراحة وفقاً لمبادئ الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليها في جنيف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٢٩ .

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن الأشخاص المفقودين من عسكريين أو مدنيين في المناطق الواقعة تحت إشراف كل من الطرفين وذلك بغية تسهيل تبادلهم السريع ويتعهد كل طرف بأن يقدم كل مساعدة تامة أثناء قيامها في هذه المهمة .

المادة السابعة

١ - تجري مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق من قبل لجنة الهدنة المشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل طرف اثنين منهم برئاسة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو ضابط من فئة القادة يختاره من بين مراقبي هذه الهيئة بعد استثناء الطرفين .

٢ - يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مركز جمرك جسر بنات يعقوب وفي مهانايم وتجتمع اللجنة في الأزمات والأمكنة التي تراها ضرورة لأداء مهمتها .

٣ - تعقد لجنة الهدنة المشتركة إجتماعها الأول على أبعد حد خلال أسبوع يلي توقيع

هذا الاتفاق وذلك بناء على دعوة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

٤ - يجب أن تؤخذ بعض قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع على الأرجح وفي حالة عدم حصول الإجماع تتخذ القرار بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي ولا تعقد اجتماعاتها إلا بناء على دعوة رسمية يوجهها الرئيس للأعضاء ويتم نصاب الاجتماع القانوني بحضور أكثرية الأعضاء .

٦ - تخول اللجنة استخدام العدد الكافي من المراقبين للقيام بمهمتها ويمكن أن يكون المراقبون تابعين لمنظمات الطرفين العسكرية أو لهيئة مراقبة وقف القتال التابعة للأمم المتحدة أو للجهتين معاً وفي حال استخدام مراقبي الأمم المتحدة على هذا الأساس فإنهم يخضعون لقيادة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال كذلك ويخضع انتداب مراقبي الأمم المتحدة للمحققين بلجنة الهدنة المشتركة سواء أكان عاماً أم خاصاً لموافقة رئيس الأركان أو مثله في اللجنة إذا كان يرأسها .

٧ - ترفع حالا المطالب أو الشكاوى من أي الطرفين في موضوع تنفيذ هذا الاتفاق إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة بصدد جميع التدابير التي تراها ملائمة مستعملة أساليبها في المراقبة والإشراف في سبيل إيجاد حل منصف وعادل .

٨ - إذا احتاج حكم خاص من هذا الاتفاق باستثناء المقدمة والمادتين الأولى والثانية إلى تفسير فإن لجنة الهدنة مرجعه ويمكن للجنة عند الحاجة وعند ما ترى ذلك مرغوباً فيه أن توصي الطرفين بتعديلات في أحكام هذا الاتفاق .

٩ - ترفع لجنة الهدنة المشتركة تقارير عن نشاطها إلى الطرفين كلما رأت ذلك مناسباً وترفع نسخة من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليحيلها إلى الهيئة المختصة في الأمم المتحدة .

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة في المنطقة

التي ينطبق عليها هذا الإتفاق بكل حرية التنقل التي تراها اللجنة ضرورية مع العلم أنه لا يباح إلا استخدام مراقبي هيئة الأمم المتحدة وحدهم في حال صدور قرارات اللجنة بالأكثرية .

١١ - يتحمل كل من الطرفين نفقات اللجنة بالتساوي فيما عدا مصاريف مراقبي الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للتصديق ويدخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه .

٢ - ان هذا الاتفاق الذي جرى التفاوض بشأنه ووقع استناداً إلى قرار مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ والذي دعا إلى إقامة هدنة لإزالة الخطر على السلام في فلسطين وإلى تسهيل الانتقال من حالة وقف القتال إلى سلم نهائي سيبقى مرعى الإجراء حتى إيجاد حل سلمي بين الطرفين مع التقيد بأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - يمكن للطرفين بالقبول المتبادل أن يعدلا هذا الاتفاق أو أي حكم من أحكامه أو ان يوقفا تنفيذه في أي وقت باستثناء مادتيه الأولى والثالثة وعند عدم حصول الاتفاق وبعد مرور سنة على توقيع الاتفاق يمكن لكل من الطرفين أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم ممثلي الطرفين لاعادة النظر في أي حكم من هذا الاتفاق أو تعديله أو وقف العمل به باستثناء المادتين الأولى والثالثة ويكون الاشتراك في هذا المؤتمر اجباريا .

٤ - إذا لم يفض المؤتمر المنصوص عنه في الفقرة الثالثة إلى اتفاق حول أي خلاف يمكن لكل من الطرفين أن يرفع الخلاف إلى مجلس الأمن لاعادة السلم إلى فلسطين .

٥ - وقع هذا الاتفاق على خمس حررت باللغتين الانجليزية والفرنسية المعتمدتين بالتساوي ويحتفظ كل طرف بنسخة وتبلغ نسختان إلى الامين العام للأمم المتحدة لاحالتها إلى مجلس الأمن ولجنة التوفيق وتودع نسخة واحدة لدى الوسيط بالوكالة.

حرر في مرتفع ٢٣٢ قرب مهانيم يوم الاربعاء في العشرين من تموز ١٩٤٩ بحضور مندوب وسيط الامم المتحدة بالوكالة ورئيس اركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

توقيع
عن حكومة سوريا
لؤي سلو
محمد ناصر
عفيف الهزري

توقيع
عن حكومة إسرائيل
مردخاي ماكيف
يهوشع بلمان
شبتان روزين

٢ - الملاحق

١ - سحب القوات :

سحب القوات المسلحة العسكرية وشبه العسكرية . رفع الألغام ورفع التحصينات الدائمة المقياس بالخريطة ٥٠٠٠٠ - ١ .

١ - يتم سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية بمعداتها الحربية من المنطقة العزلاء المحددة في المادة ٥ من هذا الإتفاق خلال مدة اثني عشر أسبوعاً تبدأ منذ التوقيع على الإتفاق .

٢ - يتم سحب القوات العسكرية حسب المنهاج التالي :

« أ » الأسابيع الثلاثة الأولى ، سحب القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الفاصل السوري الفلسطيني في الشمال حتى الدرياسية (١ - ٢١١ - . . - ٢٢٧) في الجنوب .

« ب » الأسابيع الثلاثة التالية سحب القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من خربة الحمام ٢٠٨,٧ - ٢٦٢,٣ حتى الحدود الأردنية في الجنوب .

« ج » الأسابيع الستة الأخيرة ، سحب القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الدرياسية في الشمال (٢١١,٠ - ٢٧٧,٠) حتى خربة الحمام (٢٠٨,٧ - ٢٦٢,٣) في الجنوب .

٣ - تنتهي أعمال رفع الألغام وتفجير حقولها وكذلك هدم التحصينات الدائمة وإزالتها من المنطقة العزلاء في كل من القطاعات الثلاثة في نهاية الأسبوع الثالث والسادس والثاني عشر التي تلي تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

٤ - لكل من الطرفين أن ينقل معداته الحربية من المنطقة العزلاء وإذا لم يرغب أحد الطرفين في نقل المعدات المستعملة في بناء التحصينات فبإمكان رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يطلب هدمها قبل انسحاب الجيش وكذلك يجوز للرئيس أن يأمر بهدم كافة التحصينات الدائمة التي لا يرى وجوب بنائها في المنطقة العزلاء .

ب - رسائل ملحقه :-

من الكولونيل ماكليف رئيس الوفد اليهودي

إلى رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

بمناسبة توقيع اتفاق الهدنة السورية - اليهودية أكد أن الطرفين متفقان على أن لا تتجاوز قواتها خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

وأما في منطقة سمخ فإن القوات اليهودية لن تتعدى مخفر شرطة سمخ شعار هاج جولان مسعدة .

- من العقيد فوزي سلو رئيس الوفد السوري

- إلى الجنرال ويليام رايلي رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بمناسبة التوقيع على اتفاق الهدنة العامة بين اسرائيل وسوريا أكد أن الفريقين متفقان على أن لا تتجاوز قواتهما خطوط وقف القتال الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

وفي منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ وشعار هاج جولان ومسعدة فقط .

توقيع

فوزي سلو

سادسا : الاتفاق الأول
لفصل القوات
على الجبهة المصرية
فى ١٨ يناير ١٩٧٤
(الكيلو ١٠١)

نص الاتفاق

صملا بما تم في مؤتمر جنيف للسلام :

(أ) ان مصر واسرائيل سوف ترعيا ان يوقف اطلاق النار في البر والبحر والجو الذي دعا اليه مجلس الامن التابع للامم المتحدة وسوف تمتنعان منذ توقيع هذه الوثيقة عن جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احدهما ضد الاخرى .
(ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمبادئ التالية :

١ - تنتشر القوات المصرية كافة على الجانب الشرقى من القناة غربى الخط المشار اليه بالخط « أ » على الخريطة المرافقة . وتنتشر القوات الاسرائيلية كافة بما في ذلك القوات الموجودة غربى قناة السويس والبحيرات المرة شرقى الخط المشار اليه بالخط « ب » على الخريطة المرافقة .

٢ - المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية سوف تكون منطقة فصل ترابط فيها قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تظل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة مكوّنه من وحدات من بلدان ليست اعضاء دائمة في مجلس الامن .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط المصرى وقناة السويس سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .

٤ - المنطقة الواقعة بين الخط الاسرائيلى الخط « ب » على الخريطة المرافقة والخط المشار اليه بالخط « ج » على الخريطة المرافقة والممتدة على طول السفح الغربى للمجبال التى يقع عندها مجرا الجدوى ومتلا سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .

٥ - التحديدات المشار اليها في الفقرتين ٣ . ٤ سوف تخضع لرقابه قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

وسوف تستمر الاجراءات القائمة لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة بما في ذلك ضم ضباط اتصال مصريين واسرائيليين الى قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

٦ - سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحليق حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الآخر .

(ج) ان التنفيذ التفصيلي لفصل القوات سوف يحدد من جانب المندوبين العسكريين لمصر واسرائيل الذين سيتفقون على مراحل هذه العملية . وسوف يجتمع هؤلاء المندوبون لهذا الغرض بعد مضي فترة لا تزيد على ٤٨ ساعة من توقيع هذه الوثيقة عند الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف الامم المتحدة . وسوف يقومون باستكمال هذه المهمة في غضون خمسة ايام وسيبدأ الفصل في غضون ٤٨ ساعة من انتهاء عمل المندوبين العسكريين ولن يتجاوز ذلك بأي حال سبعة ايام بعد توقيع هذا الاتفاق . وسوف تتم عملية الفصل في مدة لا تزيد على ٤٠ يوما من بدئها .

(د) لا تعتبر مصر واسرائيل هذا الاتفاق اتفاق سلام نهائي وهو يشكل خطوة اولى نحو سلام نهائي وعادل ودائم طبقا لهنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ضمن اطار مؤتمر جنيف .

توقيع

عن اسرائيل	عن مصر
الليفتنانت جنرال دافيد البعازي رئيس	اللواء محمد عبد الغنى الجمسى
رئيس اركان قوات الدفاع	هيئة اركان القوات المسلحة
الاسرائيلية	المصرية

** الشاهد : الليفتنانت جنرال اتيوب . د سيلاسفول قائد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة الكيلو متر ١٠١ ، مصر ، ١٨ يناير ١٩٧٤ .

سابعاً : إتفاق فصل
القوات الاسرائيلية
والسورية
(جنيف)
فى

٣١ مايو ١٩٧٤

١ - نص لاتفاق

فيما يلي نص اتفاق الفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية :-

(أ) أن إسرائيل وسوريا سوف ترعيا بحدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو وسوف تمتنعان عن جميع الاعمال العسكرية إحداها ضد الاخرى، فور توقيع هذه الوثيقة ، تنفيذاً لقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٨ المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣ .

(ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لاسرائيل وسوريا وفقاً للمبادئ التالية :-

١ - ستكون القوات العسكرية الاسرائيلية كلها غربى الخط المشار اليه بالخط « أ » على الخريطة المرافقة لهذه الوثيقة ، إلا في منطقة القنيطرة ، حيث ستكون غربى الخط « أ - ١ » .

٢ - ستكون الاراضى الواقعة شرقى الخط « أ » كلها تحت إدارة سورية ، وسيعود المدنيون السوريون الى هذه الاراضى .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط « أ » والخط المشار اليه بالخط « ب » على الخريطة المرافقة ستكون منطقة فصل . وسوف ترابط في هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة والمكونة وفقاً للبروتوكول المرافق .

٤ - ستكون القوات العسكرية السورية كلها شرقى الخط المشار اليه بالخط « ب » على الخريطة المرافقة .

٥ - ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات ، واحدة على غربى الخط « أ » والاخرى شرقى الخط « ب » وفقاً للاتفاق .

٦ - سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الاخر .

(ج) لن تكون هناك

قوات عسكرية في المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط (أ-١) على الخريطة المرفقة .
(د) سوف يوقع هذا الاتفاق والخريطة المرفقة في جنيف في موعد لا يتجاوز ٣١ من مايو ١٩٧٤ من جانب الممثلين العسكريين لا سرائيل وسوريا في فريق العمل العسكري المصري - الاسرائيلي التابع لمؤتمر جنيف للسلام تحت إشراف الامم المتحدة ، بعد انضمام ممثل عسكري سوري الى ذلك الفريق ، وباشتراك ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وسوف يتم وضع الرسم الدقيق لخريطة تفصيلية وخطة لتنفيذ فصل القوات بواسطة الممثلين العسكريين وسوريا في فريق العمل العسكري المصري - الاسرائيلي الذي سيوافق على مراحل هذه العملية .

وسوف يبدأ فريق العمل العسكري المهيمن فيما سبق عمله من أجل تحقيق هذا الغرض في جنيف تحت إشراف الامم المتحدة في غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق . وسوف يتم إنجاز هذه المهمة في غضون خمسة أيام . وسيبدأ الفصل في غضون ٢٤ ساعة من إتمام مهمة فريق العمل العسكري . وستتم عملية الفصل في موعد لا يتجاوز عشرين يوماً من بدايتها .

(هـ) أن مراقبة تنفيذ شروط الفقرات أ ، ب ، ج سوف تتم من جانب أفراد الامم المتحدة الذين يشكلون قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة - طبقاً لهذا الاتفاق .
(و) سوف يجري في غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق في جنيف تبادل جميع الجرحى من بين أسرى الحرب الذين يحتجزهم كل جانب طبقاً لشهادة اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وغداة إتمام مهمة فريق العمل العسكري ، سوف يجري تبادل أسرى الحرب الباقين جميعهم .

(ز) تسلم جثث جميع الجنود القتلى التي في حوزة كل من الجانبين لدنهما في بلادهم في غضون عشرة أيام من توقيع هذا الاتفاق .

(ح) لا يعد هذا الاتفاق إتفاقية سلام نهائية . انه خطوة نحو سلام دائم على أساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣ .
(ولعته اسرائيل وسوريا وشاهد من الامم المتحدة في جنيف ، ٣١ من مايو ١٩٧٤) .

٢ - بروتوكول الاتفاق

فيما يلي نص بروتوكول الاتفاق حول الفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية بشأن
قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة :-

** توافق اسرائيل وسورية على أن :

وظيفة قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة هي ، طبقاً للاتفاق ، بذل أقصى
جهودها لصون وقف إطلاق النار والتأكد من مراعاته بدقة . وتراقب القوة تنفيذ
الاتفاق والبروتوكول المرافق فيما يتعلق بمناطق الفصل وتحديد القوات . وهي في
تنفيذها لمهمتها ، سوف تستجيب للقوانين والنظم السورية المطبقة بوجه عام ولن
تعرق عمل الادارة المدنية المحلية وسوف تتمتع بحرية الحركة والاتصال والتسهيلات
الآخري الضرورية لاداء مهمتها . وسوف تكون القوة متحركة ومزودة بأسلحة خاصة
ذات طابع دفاعي ولن تستخدم هذه الأسلحة الا في حالة الدفاع عن النفس . وسوف
يكون قوام قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة حوالي ١٢٥٠ رجلاً ، يختارهم
السكرتير العام للامم المتحدة بالتشاور مع الاطراف من الدول الاعضاء في الامم
المتحدة الذين ليسوا أعضاء دائمين في مجلس الامن .

وسوف تكون قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة تحت قيادة الامم المتحدة الممثلة
في السكرتير العام وفقاً لسلطة مجلس الامن .

وسوف تقوم قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة بجولات تفقدية طبقاً للاتفاق ،
وستقدم تقارير بعد ذلك مباشرة الى الاطراف ، بصفة دورية ، مرة كل خمسة عشر يوماً ،
وعندما يطلب أى من الطرفين ذلك . وسوف تحدد على الارض المخطوط الخاصة بكل
الاطراف المبينة على الخريطة المرافقة للاتفاق .

٦٣ وسوف تؤيد سوريا واسرائيل قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الذي ينص على تشكيل
قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة التي يتطلب هذا القرار تشكيلها . وسوف تكون
فترة الانتداب الاولى ستة شهور قابلة للتجديد بناء على قرار جديد من مجلس الامن .

يلى ذلك نص الموقف الامريكى كما قدم للاسرائيليين :

بداية النص : ان موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالفقرة الاولى من الاتفاق بين اسرائيل وسوريا حول الفصل العسكرى هو كما يلى :

ان الغارات التى تقوم بها جماعات مسلحة أو أفراد مسلحون عبر خط الفصل تتعارض مع وقف إطلاق النار . ويجوز لاسرائيل فى ممارستها لحقها فى الدفاع عن النفس أن تتصرف لمنع مثل هذه الاعمال بكل السبل المتاحة . ولن تعتبر الولايات المتحدة مثل هذه الاعمال من جانب اسرائيل انتهاكات لوقف إطلاق النار وسوف تؤيدها من الناحية السياسية . « انتهى النص » .

ثم يلى ذلك النص الفقرة المتعلقة بالارهاب نقلًا عن الترجمة الانجليزية الرسمية التى أجرتها حكومة اسرائيل للكلمة التى وجهتها « مائير » رئيسة الوزراء الى الكنيست فى الساعة ١٥٠٠ يوم ٣٠ مايو بشأن إتفاق الفصل السورى - الاسرائيلى .

بداية النص : « أما فيما يتعلق بمنع النشاطات الارهابية ، فقد أبلغتنا الولايات المتحدة بموقفها أزاء الفقرة الاولى من الاتفاق ، وهذا الموقف هو : « أن الغارات التى تقوم بها جماعات مسلحة أو أفراد مسلحون عبر خط الفصل تتعارض مع وقف إطلاق النار . ويجوز لاسرائيل فى ممارستها لحق الدفاع عن النفس أن تتصرف لمنع مثل هذه الاعمال بكل السبل المتاحة . ولن تعتبر الولايات المتحدة مثل هذه الاعمال من جانب اسرائيل انتهاكات لوقف إطلاق النار وسوف تؤيدها من الناحية السياسية » .

« انتهى الاقتباس »

وأنتى أفترض أن الولايات المتحدة ماكانت لتدلى لنا بتصريح كهذا لو كانت تفتقر الى أساس متين للتصرف على هذا النحو ، وأنتى أعلن هذا التصريح بعرفة الولايات المتحدة .

ثامناً : الاتفاق الثاني
لفصل القوات على الجبهة
المصرية
(أول سبتمبر ١٩٧٥)

نص الاتفاق

أثفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلي :

المادة الاولى

أن النزاع بينهما وفى الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية .

وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧٤ فى إطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم وفقاً لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، واذ يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التى دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها ، أو الحصار العسكرى فى مواجهة الطرف الاخر .

المادة الثالثة

- (١) سوف يستمر الطرفان فى أن يراعيا بدقة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .
- (٢) ويقرر الطرفان أيضاً أن الالتزامات الواردة فى ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها ، عند عقده ، سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

أ - يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادئ التالية : -

- (١) تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ى» على الخريطة المرافقة .
- (٢) تتقدم جميع القوات المصرية الى غرب الخط المشار اليه بخط «هـ» على الخريطة المرفقة .

(٣) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطى « هـ » ،
« و » وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطى
« ي » ، « ك » محددة السلاح والقوات .

(٤) سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار
اليهما في الفقرة (٣) عاليه وفقاً لما هو وارد في الملحق المرفق .

(٥) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطى
« هـ » ، « ي » منطقة عازلة . وسوف تستمر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
في القيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعقودة في
١٨ يناير ١٩٧٤ .

(٦) في المنطقة الواقعة بين الخط « هـ » والخط المنتهى على الساحل جنوب أبو
رديس ، والمبين في الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو
موضح في الملحق المرفق .

ب - التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة وإعادة تحريك القوات وتوسيت ذلك
والتحديد الخاص بالاسلحة والقوات والاستطلاع الجوي وتشغيل منشآت الانذار المبكر
والاستكشاف واستخدام الطرق ومهام الأمم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ستكون
كلها وفقاً لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية
وللهوتوكول الذي يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقاً للملحق والذي سيصبح
عند عقده جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

تعتبر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أساسية ، وسوف تستمر في القيام بعملها
وستجدد مدتها سنوياً .

المادة السادسة

ينشئ الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام

لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وذلك لنظر أي مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية وللمعونة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها ، وتعمل اللجنة المشتركة وفقاً للإجراءات الواردة في البروتوكول .

المادة السابعة

سيُسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها بالمرور في قناة السويس .

المادة الثامنة

(١) يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم . وهي ليست إتفاق سلام نهائي .

(٢) سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض إلى إتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة

تسري هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها إتفاقية جديدة .

حررت في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من أربع نسخ أصلية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

ملف الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من رودس الى طابا

١٩٤٩ - ١٩٨٦

تاسعاً - وثائق كامب

ديفيد

(سبتمبر ١٩٧٨)

٦٩

١ - نص الوثيقة الاولى إطار السلام فى الشرق الاوسط

انتهى مؤتمر كامب ديفيد بعد جهود مكثفة بالاتفاق على وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربى - الاسرائيلى . . . وفيما يلى نص الوثيقة الاولى والتي أطلق عليها اسم (إطار السلام فى الشرق الأوسط)

اجتمع الرئيس محمد انور السادات ورئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمس كارتر ورئيس الولايات المتحدة الامريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتفقا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط وهم يذهبون اطراف النزاع العربى - الاسرائيلى الاخرى الانضمام اليه .

- * ان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالآتى : -
- * ان القاعدة المتفق عليها للتسوية للنزاع بين اسرئيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . . .

وسيرفق القراوين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٣٨ بهذه الوثيقة . . .

** بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام وحتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم .

** ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرئيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه

المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مأسى الحرب . . وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هى امر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

****** ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحققها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف . . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحول نحو عنصر جديد من التصالح فى الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

****** وأن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية . . وبالإضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للاطراف على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التى يتفقون على انها ذات فائدة .

****** ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما . وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لى يصبح معبرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

****** لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب في رأيهم ليشكل أساساً للسلام
لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن
يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس .
****** إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضي قدماً على
النحو التالي : -

١ - الضفة الغربية وغزة :

****** ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن ومثلو الشعب الفلسطيني في
المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن
المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل .
أ - تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع
الآخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن يكون هناك
ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ولتوفير
حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية
وإدارتها المدنية منها ستسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل
السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية
الحالية . ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة
للاتضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة
الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي والاهتمامات الأمنية
الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

ب - أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في
الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يضم ولدا يضم مصر والأردن ومثلو الضفة الغربية وقطاع
غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه . . . وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية
تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم

انسحاب للقوات الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وستتضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتاكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

ج - وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين بالاضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

د - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن دون ان تتأخر من العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولاهرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين اسرائيل والاردن والممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة وسيجرى انعقاد لجننتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان احدي هاتين اللجننتين تتكون من ممثلين عن الاطراف الاربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة وترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن ويجب أن يعترف الحل الناتج من المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:-

١ - ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في

الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - ان يعرضوا اتفاقهم للتسوية من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم قريبا مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

٥ - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة عربية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعيّنين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

هـ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وواجه التمزق ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

و - ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

٢ - مصر - اسرائيل :

١ - تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات . وان اى نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ - توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى الى النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض واطرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيسمحكم مفارقات السلام بينهما وستتعلق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة.

٣ - المبادئ المرتبطة

١ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادئ والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ - على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

** وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

** اعتراف كامل .

** الغاء المقاطعات الاقتصادية .

** الضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ - يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية في الجسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .

- ٥ - يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المعادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الاطراف .
- ٦ - سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها وسيطلب من الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار .

٢ - الوثيقة الثانية اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل

** من اجل تحقيق السلام . . . وافقت مصر واسرائيل على التفاوض بنية صادقة بهدف التوصل الى معاهدة سلام بينهما خلال ٣ اشهر من تاريخ هذا الاتفاق . . . وتم الاتفاق على ما يلى :

- ان تهمى المفاوضات تحت علم الامم المتحدة فى مكان أو الاماكن التى يعترف عليها الجانبان .

- ان يتم تطبيق كل مبادئ قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ فى حل النزاع بين مصر واسرائيل .

- ان يتم تنفيذ بنود معاهدة السلام فى فترة بين عامين و٣ أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة فيما لو لم يعترف الطرفان على شىء آخر . . . ولذا اتفق الجانبان على المسائل التالية :

(أ) ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التى تمتد الى الحدود المعترف بها

دوليا بين مصر وفلسطين فى فترة الانتداب .

(ب) انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء .

(ج) استخدام المطارات الجوية التى يملكها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفع وراس النقب وشرم الشيخ - للأغراض المدنية فقط بما فى ذلك الاستخدام التجارى المحتمل من جانب جميع الدول .

(د) حرية مرور السفن الاسرائيلية فى خليج السويس وقناة السويس على اساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتى تنطبق على جميع الدول .

اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها .

(هـ) انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلس فيه لكل من مصر والاردن .

(و) ان تتم مرابطة قوات عسكرية على النحر المبين فيما يلي :
** مرابط القوات :

(أ) لن ترابط مايزيد على فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) في القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من ٥٠ كيلو مترا شرقي خليج السويس وقناة السويس .

(ب) قوات الامم المتحدة والبوليس المدني فقط المزودة بأسلحة خفيفة . لممارسة مهام البوليس العادية سوف ترابط في منطقة تقع غربي الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عمقها ما بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

(ج) في المنطقة الممتدة على مسافة ٣ كيلو مترا شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية اسرائيلية محدودة لا تزيد على اربع كتائب مشاة ومراقبو الأمم المتحدة.

(د) وحدات حرس حدود لا تزيد على ٣ كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام في المنطقة التي لم ترد عليه وتعيين المناطق المذكورة عليه سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام ومحطات الاتجار المبرر قد توجد لضمان الالتزام بهنود الاتفاقية وتتمركز قوات الامم المتحدة في :

(١) في المنطقة في سيناء التي تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو مترا والقريبة من الحدود الدولية .

(٢) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران - ولن يتم سحب هذه القوات الا في حالة موافقة مجلس الامن على سحبها بالاغلبية المطلقة .

وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام وائر اتمام الانسحاب المرحلى تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل متضمنا علاقات اقتصادية دبلوماسية وثقافية وانهاء المقطاعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص على ان يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة فى دولتهم .

**** الانسحاب المرحلى :**

ان تنسحب جميع القوات الاسرائيلية بعد فترة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر من توقيع الاتفاقية الى شرق الخط المحتد من نقطة العريش حتى رأس محمد . وسيتم تعيين هذا الخط على وجه التحديد من الاتفاق بين الجانبين .

٣- نص قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨

أ - نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

**** أن مجلس الامن**

اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط واذ يؤكد عدم جواز
حيازة الارض بطريق الحرب ، والحاجة الى العمل من أجل سلام عادل ودائم
تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة ان تحيا فى أمن .

واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت
بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد ان تطبيق مبادئ الميثاق فى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط
ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبادئ التالية :

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضى احتلت فى الصراع الاخير .

ب - انتهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى
المنطقة ووحدة اراضيها واستقلالها السياسى وحقوقها فى الحياة فى سلام داخل حدود
أمنه معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة وباستخدام القوة .

٢ - يؤكد ايضا ضرورة :

أ - ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج - ضمان حصانه الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق
اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الأوسط لاقامة واجراء

اتصالات مع الدول المعنية من اجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لاحكام ومبادئ هذا القرار .
٤ - مطالبة السكرتير العام بايلاغ مجلس الامن فى اسرع وقت ممكن بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص .

ب - نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فى ٢١ / ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣
١ - ان مجلس الامن يدعو جميع أطراف القتال الحالى بوقف كل اطلاق النيران وأنهاء كل نشاط عسكري فورا فى مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار فى المواقع التى يحتلونها الان .
٢ - يدعو جميع الاطراف المعنية بالبدء فورا بعد وقف اطلاق النيران فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .
٣ - يقرر المجلس ان تبدأ فورا وفى نفس الوقت مع وقف اطلاق النار المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٤ - نصوص الرسائل المتبادلة المرافقه لاتفاقيتى «الكامب»

* فيما يلى نصوص الرسائل المتبادلة المرافقة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، وهى تتعلق بوضع القدس وتحديد تعابير الضفة الغربية " الفلسطينيين " والشعب الفلسطينى

أ - من بينغ الى كارتر - ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس :

لى الشرف ان ابلغك بانه خلال اسبوعين من عودتى الى بلادى سأقدم اقتراحا للبرلمان الاسرائيلى (الكنيست) لكى يتخذ قرارا حول الموضوع التالى : اذا ما اتفق اثناء المفاوضات حول عقد معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر على جميع القضايا المعلقة " هل يحملون ازاله المستوطنات الاسرائيلية من مناطق سيناء الشماليه والجنوبيه ام يحملون ابقاء المستوطنات المذكوره آنفا فى تلك المناطق ؟ ان التصويت على هذا الموضوع يسياده الرئيس سيكون متحررا كليا من القواعد الحزبيه البرلمانيه المألوفه من حيث ان الائتلاف رغم انه يلقى الان تأييدا من ٧٠ عضوا من اصل ١٢٠ عضوا فان كل عضو فى الكنيست حسبما اعتقد من مؤيد للحكومة ومعارض لها سيتمكن من التصويت حسبما يظليه عليه ضميره .

ب - من كارتر الى السادات - ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس :

انقل اليكم هنا نسخة من رساله وردت الى من رئيس الوزراء بينغ يشرح فيها كيف يقترح عرض قضيه مستوطنات سيناء على الكنيست لكى يتخذ الاخير قراره . وفى هذا الصدد افهم من رسالتكم ان موافقه الكنيست على سحب جميع المستوطنين من

سيناء وفق جدول زمنى ضمن المهلة المحدده لتنفيذ معاهده السلام هى شرط أساسى
لاية مفاوضات حول معاهده سلام بين مصر واسرائيل .

ج - من السادات الى كارتر - ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس

بصدد " اطار العمل لتسوية فى سيناء " يجرى توقيع هذا المساء اود ان اعيد
تأكيد موقف جمهوريه مصر العربيه بالنسبه الى المستوطنات :

١ - جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان يسحبوا من سيناء وفق جدول زمنى
خلال المهلة المحدده لتنفيذ معاهده السلام .

٢ - ان موافقه الحكومه الاسرائيليه ومؤسساتها الدستوريه على هذا المبدأ
الاساسى هى لذلك شرط اساسى لبدء مفاوضات السلام من اجل عقد معاهده سلام .

٣ - اذا تعذر على اسرائيل تلبية هذا التعهد سيصبح " اطار العمل " لاغيا
وباطلا .

د - من السادات الى كارتر فى ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى الرئيس :

اكتب اليكم لكى اعيد تأكيد موقف جمهوريه مصر العربيه بالنسبه الى القدس :

١ - ان القدس العربيه هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربيه وان الحقوق العربيه
القانونيه والتاريخيه فى المدينه يجب ان تحترم وتستعاد .

٢ - ان القدس العربيه يجب ان تكون تحت سيادة عربيه .

٣ - ان السكان الفلسطينيين للقدس العربيه يحق لهم ممارسة حقوقهم الوطنيه الشرعيه
كونهم جزءا من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربيه .

٤ - ان قرارات مجلس الامن المتصله بالموضوع وعلى الاخص القرارين ٢٤٢ ، ٢٦٧ يجب
ان تطبق فيما يختص بالقدس وان جميع الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع
المدينه هى لاغيه وباطله ويجب نقضها .

- ٥ - جميع الشعوب يجب ان تكون لها حرية الوصول الى المدينة والتمتع بالممارسه الحرة للعبادة وبحق الزيارة والعبور الى الاماكن المقدسه بدون تمييز او تفرقه .
- ٦ - ان الاماكن المقدسه لكل ديانته يمكن ان توضع تحت ادارته واشراف ممثليها .
- ٧ - ان المهام الجوهرية في المدينة يجب ان تكون غير مجزأه وفي استطاعه مجلس بلدى مشترك مؤلف من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهام وبهذه الطريقه ستبقى المدينة غير مجزأه .

هـ - من بينهن الى كارتير - ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس :

لى الشرف ان ابلغك يا فخامه الرئيس ان البرلمان الاسرائيلى " الكنيست " نشر فى ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ واهرم قانونا يقضى بان " الحكومه مخوله الصلاحيه بمرسوم لان تطبق القانون والسلطات التشريعيه والاداريه للدوله على اى جزء من ارض اسرائيل (ارض اسرائيل - فلسطين) كما حدد فى ذلك المرسوم " وعلى اساس هذا القانون اصدرت حكومه اسرائيل مرسوما فى يوليو (تموز) ١٩٦٧ يقضى بان القدس هى مدينه واحده غير مجزأه وعاصمه دوله "اسرائيل" .

و - من كارتير الى السادات - ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس :

تلقيت رسالتك المؤرخه ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ التى تحدد الموقف المصرى حول القدس وانى مرسل نسخه من تلك الرساله الى رئيس الوزراء مناحيم بينن لاطلاعه .

ان موقف الولايات المتحده حول القدس لايزال كما اعلته السفير غولديبيرغ فى الجمعيه العامه للامم المتحده فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٦٧ وفى وقت لاحق السفير يومست فى مجلس الامن الدولى فى اول يوليو (تموز) ١٩٦٩ .

ز - من السادات الى كارتر - ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزي الرئيس :

بصدد " إطار العمل للسلام في الشرق الاوسط اكتب اليك هذه الرسالة لاعلمك بموقف جمهورية مصر العربية بالنسبة الى تنفيذ التسوية الشاملة. لضمان تنفيذ النصوص المتصلة بالضفة الغربية وغزه ولكي تضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربي المنبثق من هذه النصوص بعد مشاورات مع الاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني .

ح - من كارتر الى بيفن - ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨

عزيزي رئيس الوزراء :

تلقيت رسالتك المؤرخه بـ ١٧ سبتمبر سنة ٧٨ والتي تشرح كيف تنوى ان تطرح مسأله مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء امام الكينسيت من اجل قراره بشأنها مرفق طيه نسخه من كتاب الرئيس السادات حول هذا الموضوع و نثبت هنا انك ابلغتني ما يلي :-

أ - في كل فقره من وثيقه اطار العمل المتفق عليه التعبيران الفلسطينيون او الشعب الفلسطيني يجرى تفسيرهما ولهمهما وسيفسران وبفهمان من قبلكم على انهما يعنيان " فلسطينيين عربا "

ب - في كل فقره يظهر فيها التعبير " الضفة الغربية " يفهم وسيفهم من قبل حكومه اسرائيل على انه يهودا والسامرة .

ط - خطاب من كارتر الى السادات ويهيجن حول نقاط التفاهم .

الرئيس السادات . رئيس الوزراء . مناحم بيجن .

- اود ان اؤكد لكما انه طبقا للإجراءات الدستورية في الولايات المتحدة :

وفي حالة وجود انتهاك فعلى او التهديد بانتهاك معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ستقوم الولايات المتحدة بناء على طلب احد الطرفين او كليهما بالتشاور بين الاطراف المعنية وستتخذ الاجراء الذى تراه مناسبا ومفيدا في تطبيق الالتزام بالمعاهدة وستقوم الولايات المتحدة بعملية الاستطلاع الجوى حسب طلب الاطراف طبقاً للملحق (١) للمعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة ان المادة الخاصة بوضع قوات للامم المتحدة في المنطقة المحدودة المعنية يمكن ويجب تنفيذها عن طريق مجلس الامن . وسوف تهذل الولايات المتحدة أقصى جهودها لحث المجلس على القيام بهذا العمل المطلوب منه .

واذا تقاعس المجلس عن ترتيب وتعزيز الترتيبات التى تنص عليها المعاهدة فان الرئيس سيكون مستعدا لاتخاذ هذه الخطوات الضرورية لضمان تشكيل تعزيز قوه دوليه بديله ومقبوله .

ي - خطاب الرئيس كارتر الى مناحم بيجن حول تبادل السفراء .

عزيزى السيد رئيس الوزراء

لقد تسلمت خطابا من الرئيس السادات بانه في غضون شهر من استكمال الانسحاب الاسرائيلى الى الخط المؤقت فى الامداد (العريش رأس محمد) سترسل مصر سفيرا مقيما فى اسرائيل وستستقبل سفيرا اسرائيليا مقيما لها فى القاهرة وسوف أكون ممنونا اذا اكتمل لى ان هذا الاجراء سيكون مقبولا لدى حكومة اسرائيل .

١ - خطاب من مناحم بيجين إلى الرئيس كارتر حول تبادل السفراء

عزيزي السيد الرئيس :

أنه من دواعي سروري ان يكون بمقدوري ان اؤكد ان حكومة اسرائيل توافق على
الاجراء الذي حددتموه بتاريخ مارس ١٩٧٩ والذي ذكر فيه :
لقد تسلمت خطابا من الرئيس السادات يقضي بأنه في غضون شهر من استكمال
الانسحاب الاسرائيلي الى الخط المؤقت في سيناء كما هو منصوص عليه في
معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سترسل مصر سفيرا مقيما لها في اسرائيل
وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بالقاهرة.

عاشراً : معاهدة السلام

بين

مصر واسرائيل وملاحقها

(٢٦ مارس ١٩٧٩)

١ - نص المعاهدة

** الديباجة :

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل.. اتفقتا على ضرورة
المساهمة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط ولذا للقراري مجلس الأمن
٢٤٢، ٣٣٨.. إذا تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الاوسط
المتفق عليه في كامب دافيد المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨.

وإذا تلاحظان أن الاطار المشار اليه إنما تصديده أن يكون أساسا للسلام، ليس بين
مصر واسرائيل فحسب، بل أيضا بين اسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما
يخصه من يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الاساس..
ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع ليه كل دولة في
المنطقة أن تعيش في أمن.. واتفقتا على أن عقد معاهدة سلام بين مصر
واسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية
للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه.

وإذا تدعوان الاطراف العربية الاخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع
اسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار اليها آنفا واسترشاد بها.
وإذا ترغبان أيضا في الماء العلاقات الودية والتعاون بينهما ولذا لميثاق الأمم المتحدة
ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم.
قد اتفقتا على الاحكام التالية بقتضى ممارستها الحرية لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار
الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل.

المادة الاولى

١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على
هذه المعاهدة.

- ٢ - تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارستها سيادتها الكاملة على سيناء .
- ٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الاول يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تفس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم وبصفة خاصة :-
- (ا) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها احدهما ضد الآخر على نحو مباشر او غير مباشر وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

- ٢ - يتعهد كل طرف بان يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف . أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات الخاصة بالطرف الاخر . كما

يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من افعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو افعال العنف الموجهة ضد الطرف الاخر في أى مكان كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستشتمل على الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية . وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والمواجه ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر بالخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل الى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الاراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول ، ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

- ١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهه من اسرائيل واليهها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقيه القسطنطينيه لعام ١٨٨٨ المنطبقه على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهه من اسرائيل واليهها معاملته لا تتسم بالتمييز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة.
- ٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحريه الملاحة او العبور الجوى كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

- ١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
- ٢ - يتعهد الطرفان بأن ينقذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع من فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.
- ٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الاخرى لمثل هذه الاتفاقيات .
- ٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .
- ٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حاله وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الاخرى فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذه .

المادة السابعة

- ١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .
- ٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو بحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادله لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

- ١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
 - ٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق الموقوق بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
 - ٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقه بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزء منها .
 - ٤ - يتم اخطار الامين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
- حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م . ٢٧ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ . من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(توقيع) محمد أنور السادات

عن حكومة إسرائيل
(توقيع) مناحم بييجون

شهد التوقيع

جيمس كاوتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية

٢ - محضر لبعض مواد المعاهدة والملاحق الاول والثالث لمعاهدة السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

- محضر متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملاحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام .

المادة الاولى

- ان استئناف مصر لممارسته السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى يتم بالنسبة لكل منطقته بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

- من المتفق عليه بين الأطراف ان تتم اعاده النظر المنصوص عليها فى المادة ٤ فقرة ٤ (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف وعلى ان تبدأ فى خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

- لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على انها تنتقص مما جاء بالجملة الاولى من تلك الفقرة ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلى :-
" يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة "

المادة السادسة (الفقرة ٢)

- لا تفسر احكام المادة السادسة بما يخالف احكام اطار السلام فى الشرق الاوسط المتفق

عليه في كامب ديفيد ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لاحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تقضى بما يلى :-
" يتعهد الطرفان بان ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اى فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف اخر وبشكل مستقل عن اى وثيقة خارج هذه المعاهدة ."

المادة السادسة (فقرة ٥)

- من المتفق عليه بين الاطراف انه لا يوجد اى دعاوى بان لهذه المعاهدة اولوية على المعاهدات والاتفاقات الاخرى او للمعاهدات والاتفاقات الاخرى اولوية على هذه المعاهدة .
ولا يفسر ما تقدم على انه مخالفة لاحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلى :
" مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بانه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الاخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناقذة .

الملحق الاول

تقضى المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الاول بما يلى : " يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات الامم المتحدة والمراقبون على أن تكون من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة " .
وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

« في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق باحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول فانهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف - ووفقا لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل - وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل والذي لا يحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي - وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط الطبيعية على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول .

عن حكومة
إسرائيل
مناحم بيجون

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
محمد أنور السادات

شهد التوقيع : جيمس كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - الملحق العسكري

المادة (١)

الانسحاب واجراءات الامن . . .

أولا : تنهى اسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ثانيا : ضمانا للأمن المتبادل للجانبين متراكم تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق بالصورة المحددة في هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد .

ثالثا : يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

١ - الانسحاب المرحلي الى الخط الممتد شرق العريش .. رأس محمد وفقا للرسم المبين في الخريطة رقم « ٢ » ويجب ان ينتهى هذا الانسحاب خلال الاشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب - يتم الانسحاب النهائي من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

رابعا : يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الاشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب وتعديل الخط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفي الحدود التي تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الاضائي المرفق بالتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .

المادة (٢)

تحديد الخطوط النهائية والمناطق . . .

- من اجل منح الطرفين اقصى قدر من الامن بعد الانسحاب النهائي يتم انشاء وتنظيم

الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة كما يلي :-

أ - المنطقة (أ)

(١) - المنطقة (أ) يحدها من الشرق الخط (١) (الخط الاحمر) ومن الغرب الساحل

الشرقي لخليج السويس كما هو مبين في الخريطة (١).

(٢) - تتواجد في هذه المنطقة فرقة مصريه من جنود المشاة الميكانيكيه واجهزتها

المسكويه ومحصينات الميدان .

(٣) ستتكون العناصر الاساسيه للفرقه من :-

أ - ٣ الويه مشاة ميكانيكيه .

ب - لواء مدرع .

ج - ٧ كتائب مدفعية ميدانيه تضم ١٢٦ قطعه مدفعية .

د - ٧ كتائب مدفعية مضاده للطائرات تضم صواريخ ارض - جو فرديه وما يصل

الى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم .

هـ - عدد يصل الى ٢٣٠ دبابه .

و - عدد يصل الى ٤٨٠ عربه مدرعه من جميع الانواع .

ز - عدد يصل اجماليا الى ٢٢ الف فرد .

ب - المنطقة (ب)

(١) المنطقة "ب" يحدها الخط "ب" (الخط الاخضر) من الشرق والخط " أ " (الخط

الاحمر من الغرب كما هو موضح في الخريطة " ١ " .

(٢) تتولى وحدات حدود مصريه تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحه الخفيفه والعربات

مستولييه الامن واستكمال مهمه البوليس المدني في حفظ النظام في المنطقة " ب " .

وتتكون العناصر الاساسيه لكتائب الحدود الأربع من عدد يصل اجماليا الى ٤ الاف فرد .

(٣) وقد تنشأ على ساحل هذه المسافه نقاط إنذار ساحليه متمركزه أرضا وذات مدى

قصير وقدرة نيرانيه محدودة من وحدات دوريات الحدود .

- (٤) يتم تزويد البوليس المدني المصري بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعى فى المنطقة " ج " .
- (٥) يتم إنشاء مطارات مدنيه فقط فى المناطق .
- (٦) سيسمح بدون الحاق الضرر بينود هذه المعاهده بممارسه هذه الانشطه الجويه العسكريه وبالتحديد الانشطه المسموح بها فى هذا الملحق فى المناطق والمجال الجوى فوق مياهها الإقليميه .

المادة (٤)

النظام البحرى

- ١ - بإمكان مصر واسرائيل وضع وتشغيل سفن بحريه على طول سواحل المنطقتين " أ " ، " د " .
- ٢ - يتم وضع زوارق خفر سواحل مصريه مسلحه تسليحا خفيفا وتشغيلها فى المياه الاقليميه بالمنطقه " ب " لمساعدته وحدات الحدود فى تأديته وظيفتها فى هذه المنطقه .
- ٣ - سيقوم البوليس المدني المصرى المجهز بالزوارق الخفيفه والاسلحه الخفيفه بتأديته وظائف البوليس الطبيعى فى المياه الاقليميه للمنطقه " ج " .
- ٤ - لا شىء فى هذا الملحق سوف يعترض انتقاصا من حق المرور البحرى للسفن البحرية لكلا الطرفين .
- ٥ - يجرى إنشاء موانى بحريه مدنيه فقط ومنشآت فقط فى هذه المناطق .
- ٦ - سيسمح بهذه الانشطه البحرية فقط ودون الحاق الضرر بينود المعاهده .

المادة (٥)

أجهزه الانذار المبكر .

- بإمكان مصر واسرائيل إنشاء وتشغيل اجهزه للانذار المبكر فى المنطقتين " أ " ، " د "

المادة (٦)

عمليات الأمم المتحدة

١ - ستطلب الأطراف الى الأمم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل أفضل جهودها لمنع أى خرق لهنوده .

٢ - فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبين وافقت الأطراف على طلب الترتيبات التالية :-

أ - تشغيل نقاط التفتيش ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط " ب " وداخل المنطقة " ج " .

ب - التحقق الدورى من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس أقل من مرتين شهريا الا اذا اتفقت الأطراف على غير ذلك .

ج - اجراء تحقيق اضافى فى خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .

د - ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة " ٥ " من المعاهدة .

٣ - تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها فى هذه المادة فى المناطق " ا ، ب ، ج " ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها فى المنطقة " د "

٤ - سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .

٥ - تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفين .

٦ - تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون فى المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لأداء مهامها .

٧ - ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة اصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .

٨ - سيتفق الطرفان على الدول التى سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .

٩ - يتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بأفضل وسيلة تضمن التنفيذ الكامل لمسئولياتها .

المادة (٧)

نظام الاتصال

١ - فور حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الأطراف ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق وحل اية مشاكل يمكن ان تبرز خلال عملية التنفيذ والرجوع في القضايا الاخرى التي لا يمكن حلها الى السلطات العسكرية الاعلى في كلا الدولتين تباعا للنظر فيها . وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن اخطاء سوء التفسير من جانب اى من الطرفين.

٢ - سيتم انشاء مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال اسرائيلي في مدينة بير سبع ورأس كل مكتب ضابط من الدولة المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ - سيتم انشاء خط تليفوني مباشر بين المكتبين كذلك سيتم إنشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الامم المتحدة .

المادة (٨)

احترام النصب التذكاري لضحايا الحرب .

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب القائمة في ذكرى جنود الطرف الاخر بحالة جيدة ، وهي النصب القائمة بواسطة اسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في اسرائيل ، كما سيسمح كل طرف بالوصول الى هذه النصب .

المادة (٩)

الترتيبات المؤقتة

انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الامم المتحدة قبل الانسحاب النهائي ستحدد وفق الملحق الاضائي المرفق والخريطة " ٢ " .

٤ - مرفق الملحق رقم (١) تنظيم التحركات فى سيناء

المادة الاولى

** المهادىء المتعلقة بالانسحاب :

١ - يتم انسحاب القوات الاسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها فى المادة الاولى فى الملحق الاول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنه فى هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط فى وقت لا يزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

٢ - اتفق الطرفان على المهادىء الاتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية:

أ - فيما يختص بما نص عليه الملحق الاول . الفقرة الثانية من هذه المعاهدة .

وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية . وحتى يتم الانسحاب المؤقت فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ستبقى نافذة المفعول فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التى تنص على غير ذلك فى المادة الحادية عشرة من الملحق .

ب - وفى الوقت الذى يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية فان قوات الامم المتحدة ستدخل فوراً المناطق التى سيتم إخلاؤها وذلك لانشاء مناطق عازلة انتقالية كما هو مبين فى الخريطة ٢ و ٣ بهدف المحافظة على الفصل بين القوات . . . ويسبق أى تحرك لاي افراد اخرين الى هذه المناطق . . . اعاده انتشار قوات الامم المتحدة الى هذه المناطق .

ج - وبعد سبعة ايام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة " أ " تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية المذكورة فى المادة الثانية من هذا الملحق حتى

الخط " أ " او حتى المنطقة العازلة المؤقتة كما تبدو في الخريطة رقم « ٢ » .
د - وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة
" ب " تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة في المادة " ٢ " من هذا الملحق حتى
المنطقة العازلة كما تظهر في الخريطة ٢ وتعمل وحدات الحدود ولقا لبنود المادة " ٢ "
من الملحق .. " هـ " ستدخل قوات البوليس المصرى الى المناطق التى سيتم الجلاء
عنها فور انسحاب قوات الامم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس بأداء مهامها
العادية .

و - ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية فى خليج السويس طبقا لنصوص
المادة ٢ فى هذا الملحق .

ز - وفيما عدا مراحل الانسحاب الاسرائيلى التى تم وصفها آنفاً فان انتشار
القوات المسلحة المصرية وأوجه النشاط التى تم النص عليها فى الملحق الاول تكون
سارية المفعول عندما تكون القوات العسكرية الاسرائيلية قد اتمت انسحابها الى
خلف خط الانسحاب المؤقت

المادة الثانية :

المراحل اللاحقة للانسحاب .. وتقتصر مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة
والتوقيت الملائم فى هذه المادة .

المادة الثالثة

قوات الامم المتحدة

- ١ - يطلب الطرفان ان تنتشر قوات الامم المتحدة وفقا للمهام التى تم وصفها فى هذا
الملحق والى حين اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلى الكامل .
وتحقيقا لهذا الهدف فان الطرفين يتفقان على اعاده انتشار قوات الطوارئ الدولية .
- ٢ - وتتولى قوات الامم المتحدة الاشراف على تنفيذ الملحق وتبذل أفضل المجهودات
لتفادى أى خرق لنصوص الملحق .

٣ - عندما تنتشر قوات الامم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١ و ٢ لهذا الملحق فسوف تتولى فيها التفيتش فى المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦ من الملحق الاول وسوف تنشأ نقاط تفيتش ودوريات استطلاع ومراكز مراقبه فى المناطق العازله المؤقتة التى ورد وصفها فى المادة السابقة اما المهام الاخرى لقوات الامم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازله المؤقتة فقد ورد شرحها فى المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال :

١ - وتعمل اللجنة المشتركة التى تم الاشارة اليها فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ اتمام الانسحاب النهائى للقوات الاسرائيلية من سيناء .

٢ - وتشكل اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف يرأسها مسئول كبير . وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الامم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها او عندما يطلب اى من الطرفين حضور الامم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة الى قراراتها بالاتفاق بين مصر واسرائيل

٣ - تتولى اللجنة المشتركة الاشراف على تنفيذ الترتيبات التى اوردتها الملحق الاول وهذا الملحق الاضافى وتنفيذا لهذا الهدف - وبموافقة الطرفين - فان اللجنة ستقوم بـ :

أ - تنسيق التحركات العسكرية كما اوردتها هذا الملحق الاضافى والاشراف على تنفيذها .

ب - مواجهة والسعى الى حل اى مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الاول وهذا الملحق الاضافى ويبحث اى انتهاك تبلغ عنه قوة الامم المتحدة والمراقبون واحالة أية مشكلة لا يتم حلها الى حكومتى مصر واسرائيل .

ج - تعاون اللجنة قوات ومراقبى الامم المتحدة فى تنفيذ المهام المنوطة بها كما تتكفل

باجدول الزمنى لعمليات الاشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق الملحق رقم واحد والملحق الحالى .

د - تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة فى الملحق رقم واحد .

هـ - تشرف على عملية تسليم اسرائيل للمنشأة الرئيسية فى سيناء الى مصر .

و - تقرر الترتيبات التى يتمين القيام بها للبحث عن جثث الجنود المصريين والاسرائيليين المفقودة واعادتها .

ز - تنظيم عملية اقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش - رأس محمد تطبيقا لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .

ح - تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلى وآخر مصرى يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطها بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

ط - تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق للقيادة الامم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة على عملية التنسيق والتعاون المحلية

مع قوات الامم المتحدة المراقبة فى مناطق محددة أو مع مراقبى الامم المتحدة العاملة فى مناطق محددة .

ي - تناقش اللجنة اى مسألة أخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على الاقل كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة فى حالة طلب اى من الاطراف او من قيادة الامم المتحدة .

٥ - تلتقى اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلى ثم بعد ذلك تلتقى على التوالى فى كل من العريش ويثر سبع وينعقد الاجتماع الاول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ باكثر من اسبوعين .

المادة الخامسة

تحديد المنطقة العازلة المؤقتة :

١ - المنطقة العازلة المؤقتة والتي ستنفذ بها قوة الامم المتحدة الفصل بين الافراد المصريين والاسرائيليين ستقام الى الغرب - وبشكل متناخم - لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم « ٢ » بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي والانتشار خلف الانسحاب المؤقت ويتولى البوليس المدني المصري - المزود بأسلحة خفيفة - مهام الامن العادية داخل المنطقة.

٢ - تتولى قوة الامم المتحدة ادارة نقاط التفتيش ودوريات استطلاع ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام بهنود هذه المادة .

المادة السادسة

التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية

يقرر الطرفان اعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادئ التالية : -

١ - حتى قبل ثلاث اسابيع من الانسحاب الاسرائيلي من منطقة ما تنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق اسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط واجراءات نقل مختلف المباني والمعدات التي ستسلم الى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية وستعلن اسرائيل في تلك اللجنة عن خططها للتصرف في المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ - تتعهد اسرائيل بان تسلم لمصر جميع المنشآت الارضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانئ كما تزود اسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل الى اسبوعين قبل عملية تسليم مصر لها .

٣ - عندما تتخلى اسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالاشراف على هذه المنشآت والمعدات التي

سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعهدها مسبقا اللجنة المشتركة وتقوم مصر باستمرار في تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب اسرائيل الاخير خلف الحدود الدولية الا اذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات أخرى.

٤ - تبذل اسرائيل قصارى جهدها لازالة او تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيه الحواجز وحقول الألغام في المناطق والمياه مع رسم الحدود التي تنسحب منها قواتها وتراعى اسرائيل في ذلك المبادئ التالية :-

أ - تزال الاستحكامات الدفاعية اولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات العامة.

ب - فيما يتعلق بالحواجز وحقول الألغام التي يستحيل ازالتها او تدميرها قبل الانسحاب الاسرائيلي تقوم اسرائيل بتلويد مصر والامم المتحدة بالخرائط المفصلة التي تسلم على اكثر تقدير قبل وصول قوات الامم المتحدة بخمسة عشر يوما وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

ج - يصل سلاح المهندسين المصري الى كل هذه المناطق بعد قوات الامم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطة التي حددتها مصر .

المادة السابعة

اعمال الاستطلاع

١ - تنفذ اعمال الاستطلاع الجوي خلال الانسحاب كما يلي :

أ - يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة ان تواصل طلعات الاستطلاع الجوي وفقا للاتفاقيات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الاسرائيلي النهائي .

ب - الصور الجوية ستغطي مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والاسلحة ولاثبات انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي حددتها المادة الثانية من الملحق الاول والمادة الثانية من هذا الملحق الاضافي والخريطةين رقم ١ و ٣ وان هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .

ج - سيتم فقد الابلاغ عن العناصر الرئيسية في التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت في الملحق الاول وهذا الملحق الاضافي .

٢ - يطلب كلا الجانبين ان تواصل البعثة الميدانية الشاهبة للولايات المتحدة في سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة الواقعة شرقي بحري الجدي ومتلا وبعد ذلك ينتهي عمل البعثة .

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية :

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الاجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي كما تنص على ذلك المادة الاولى من هذه المعاهدة .

٥ - بروتوكول علاقات مصر واسرائيل

ماده (١)

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المبدئي .

ماده (٢)

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ - يتفق الطرفان على ازالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وانهاء المقاطعات الاقتصادية لأي منهما وذلك عقب اتمام الانسحاب المبدئي.

٢ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المبدئي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنهاء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

ماده (٣)

العلاقات الثقافية

١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المبدئي .
٢ - يتفق الطرفان على ان التبادل الثقافي في كافة الميادين امر مرغوب فيه على ان يدخل في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد إتمام الانسحاب المبدئي بغية عقد اتفاق ثقافي .

ماده (٤)

حرية التنقل

١ - عقب الانسحاب المبدئي يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية

الانتقال الى إقليمه والتنقل داخله وذلك طبقا للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الاخرى ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حريه تنقل الاشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الاخر .

٢ - كما يسمح بالدخول دون إعاقه الى الاماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على اساس تبادلي غير ذي طابع تمييزي .

ماده (٥)

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

(١) يقر الطرفان ان هناك مصلحة متبادله في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنميه تلك العلاقات .

(٢) يتعاون الطرفان في إلغاء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقه ويرافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

(٣) يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعايه المعاديه للطرف الاخر .

ماده (٦)

النقل والمواصلات

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان تنطبق على كل منهما وبصفة خاصة من اطرافها الوارده في الاتفاقية الدولييه للطيران المدني المعقوده في شيكاغو سنة ١٩٤٤ والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي المعقود في سنة ١٩٤٤

٢ - عقب اتمام الانسحاب المهدئي لا يتطرق أى اعلان لحالة الطوارئ الوطنيه الذي يعلنه احد الطرفين وفقا للماده ٨٩ من اتفاقه شيكاغو في مواجهه الطرف الاخر على اساس تمييزي .

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليهما إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ - يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المبدئي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدنى .

٥ - يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها كما ينظران في اقامه طرق وسكك حديدية اضافيه كما يتفق الطرفان أيضا على اقامه وصيانه طريق برى بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفاله حريه وسلامه مرور الاشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذى يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ - عقب اتمام الانسحاب المبدئي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات برديه وتليفونيه وتلكس ومواصلات سلكيه ولا سلكيه وخدمات نقل الارسال التليفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعيه وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدوليه المنطبقه .

٧ - عقب اتمام الانسحاب المبدئي يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة الى موانئه لسفن وبضائع الطرف الاخر وكذلك للسفن والبضائع المتجهه الى الطرف الاخر او القادمه منه بنفس الشروط المطبقه بصفه عامه على سفن وبضائع الدول الاخرى وسوف يبدأ تنفيذ حكم ماده ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهده .

ماده (٧)

التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع - وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ماده (٨)

المهاد الاقليمي

مع مراعاة احكام المادة ٥ من معاهدة السلام يقر كل طرف بحق سفن الطرف الاخر في المرور البري في مياهه الاقليمي طبقا لقواعد القانون الدولي .

٦- كلمة الرئيس السادات الى شعب مصر بمناسبة توقيع اتفاق السلام فى واشنطن ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩

وجه الرئيس أنور السادات كلمة الى شعب مصر بمناسبة توقيع اتفاق السلام هذا
نصها :

« اليوم أتوجه الى ابناء شعبنا جميعا بالتحية وأنقل اليهم تقدير العالم كله لمصر
ولتاريخ وحضارة مصر ومكانتها .

لقد وقعنا معاهدة السلام وخطاب الربط الذى ينص على حل القضية الفلسطينية
وهى جوهر النزاع واليوم تحية منى لكل من على أرض مصر اليوم نتجه جميعا
بقلوبنا الى القوات المسلحة التى جعلت هذا اليوم ممكنا وجعلت السلام ممكنا بعد
آدائها الرائع فى أكتوبر ١٩٧٣ .

اليوم أتوجه الى كل أم لكل زوجة ولكل أخت لشهيد من شهدائنا أتوجه اليهم ..
وأقول أن تضحيات أبطالنا وشهدائنا ، لم تذهب عبثا .

واليوم تحقق السلام لنبدأ الانطلاق الى أوسع الآفاق بإرادة حرة وبإقدام كامل من
العالم .

اليوم قد لا أستطيع أن احكى عما يعمل فى نفسى ولكننى واثق انكم عشتُم معنى هذه
اللحظات الخالده وستعيش معا باذن الله فى القريب مرحلة إعادة البناء بحرية ارادتنا
وبعد تحرير ارضنا وبعد أن احتلت مصر مكانها فى هذا العالم لكم منى الى ان القاكم كل
التحية والحب والسلام . »

حادى عشر : الوثائق
الكاملة للاتفاقية
الخاصة لقوة حفظ السلام
فى سيناء
(٢٥ إبريل ١٩٨٢)

١ - نصوص الاتفاق

بالنظر الى ان معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي ترجع الى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ قد نصت على قيام قوات الامم المتحدة والمراقبين بمهام معينة وبالنظر الى ان رئيس مجلس الامن قد أوضح في ١٨ مايو ١٩٨١ ان المجلس لم يستطع التوصل الى الاتفاق المطلوب على الاقتراح الخاص بإنشاء قوة دولية ومراقبين لذلك فان مصر واسرائيل وهمكاً يؤكدان احترامهما الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة قد توصلتا الى الاتفاق التالي :

١ - يتم تشكيل قوة متعددة الجنسيات ومراقبين « ام ، اف ، أو » M . F . O

كبدل لقوة من الأمم المتحدة مراقبين . ومن الممكن ان يبحث الطرفان امكانية استبدال الترتيبات المعمول بها في هذا الاتفاق ببدائل أخرى باتفاقهما المشترك .

٢ - تتطابق احكام ونصوص المعاهدة التي تتعلق بتشكيل ومسئوليات ومهام القوة الدولية والمراقبين تطابقاً كاملاً مع مسئوليات ومهام القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين المنصوص عليها في هذا البروتوكول .

٣ - احكام المادة الرابعة للمعاهدة والمحضر المرفق بها تنطبق على القوة المتعددة الجنسيات وبمقتضى الفقرة الثانية الواردة في البروتوكول فان العبارة ومن خلال الاجراءات الموضحة في الفقرة ٤ من المادة الرابعة والمحضر المرفق عليه يتم استبدال هذه الفقرة لتعمل محل العبارة التالية « بواسطة مجلس الامن والامم المتحدة وبالتصويت الايجابى للاعضاء الخمسة الدائمين » في الفقرة الثانية من المادة الرابعة للمعاهدة .

٤ - توافق الاطراف على الدول التي سيتم منها تشكيل القوة .

٥ - ستكون مهمة القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين ومسئولياتها مستمدة من المهام والمسئوليات المنصوص عليها في استخدام قوات الامم المتحدة وهيئة المراقبين والتفاصيل التي تتعلق بالصفة الدولية لهذه القوة وحجمها وتشكيلها وعملياتها فقد تم النص عليها في الملحق المرفق بها .

٦ - تتولى الاطراف تعيين مدير عام تكون مسئوليته ادارة القوة . ويتولى المدير العام تعيين قائد للقوة يكون مسئولاً عن القيادة اليومية للقوة وتفاصيل مهام ومسئوليات المدير العام والقائد العام قد تم النص عليها في الملحق المرفق .

٧ - نفقات القوة التي يتم تدبيرها من مصادر أخرى تتحملها الاطراف بالتساوي .

٨ - المنازعات التي تنشأ عن تفسير وتطبيق هذا البروتوكول يتم حلها بمقتضى المادة السابعة الواردة في معاهدة السلام .

٩ - يصبح هذا الاتفاق نافذا عندما يتولى كل طرف ابلاغ الطرف الآخر بأنه قد تم الوفاء بكل المتطلبات الدستورية وسيكون الملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول وسيتم ابلاغ هذا البروتوكول للسكرتير العام للأمم المتحدة لتسجيله طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

**** المدير العام :**

١ - تتولى الأطراف تعيين مدير عام للقوة والمراقبين خلال شهر من التوقيع على هذا البروتوكول وسوف تكون مدته ٤ سنوات يمكن تجديدها . ويتم تعيين المدير العام الجديد قبل أن تنتهى مدة خدمة المدير العام الحالى .

٢ - يكون المدير العام مسئولاً عن ادارة القوة والمراقبين طبقاً لاحكام ونصوص مسئولياتها وفي هذا الاطار فانه يتولى مسئولية التصرف باسم القوة . وفي اطار القوانين المحلية والقواعد والحصانات والامتيازات الممنوحة للقوة فان المدير العام لهذه القوة له الحق في اختيار معاونيه المناسبين الذين يؤلفون أعضاء مكتبه ويتولى القائد العام مسئولية الاجراءات القانونية واجراء التعاقبات والحصول على ممتلكات أو التخلص منها واتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة لتحمل هذه المسئوليات . وسوف لا يكون لهذه القوة الحق في امتلاك عقارات ثابتة في اراضى كل طرف من الطرفين بدون موافقة حكومتها . . ويحدد المدير العام موقع مكتبه بحيث يخضع ذلك لموافقة الحكومة التي يتم فيها اختيار هذا الموقع .

٣ - بموافقة الاطراف فان المدير العام سوف يطلب من هذه الدولة التي توافق عليها الأطراف تزويد القوة بوحدات تشترك فيها ويتلقى موافقة الدول على الاشتراك فيها والتي سيتم تشغيلها بمقتضى هذا البروتوكول وسوف يمارس المدير العام لهذه القوة مسئولياته لدى الدول المشتركة فيها لإقناعها بأهمية استمرار عمل وحداتها في هذه القوة بحيث يستطيع القائد العام لها أن يكون في وضع يسمح له بالتخطيط للعمليات التي يقوم بها مع علمه بعدد الوحدات التي سوف يمكن تجميعها وتكون تحت تصرفه ويحصل على موافقة الدول المشتركة في القوة بحيث لا يتم سحب وحداتها بدون أخطار مسبق للمدير العام .

٤ - سوف يقدم المدير العام تقريره للاطراف عن مدى التقدم الذي يتعلق بعمل القوة وقد يقتضى ذلك مع أحد الطرفين أو كليهما - كما هو مناسب - أن يشير من الموضوعات ما يتعلق بعمل القوة ولتحقيق هذا الهدف فان كلا من مصر وإسرائيل سوف تختار مسئولين على مستوى عال ليكونوا همزة اتصال مع المدير العام . وفي حالة ما اذا طلب أحد الطرفين أو المدير العام عقد اجتماع فسوف يتم عقده في الموقع الذي يحدده المدير العام في حدود ٤٨ ساعة .

وسوف يختار كل طرف ويحدد نقاط عبور محددة لعبور الحدود الدولية وسوف تكون هذه النقاط هي نقاط العبور الوحيدة المسموح بها ويتم ذلك طبقا للقوانين والاجراءات الخاصة بكل دولة وسوف يتم اتخاذ اجراءات مناسبة بالاتفاق بين الطرفين لتسهيل عمليات العبور المماثلة .

** تشكيل القيادة العسكرية :

٥ - طبقا للمادة ٦ من هذا البروتوكول فان المدير العام سوف يقوم بتعيين القائد العام للقوة خلال شهر من تعيين هذا المدير العام وسوف يكون قائد القوة ضابطا برتبة جنرال « لواء » وتكون مدة خدمته ٣ سنوات يمكن مدها بموافقة الاطراف ويمكن أنقاصها وسوف لا تكون جنسيته من نفس جنسية المدير العام .

٦ - طبقاً للفقرة الثانية من هذا الملحق فإن قائد القوة سوف يكون مسئولاً مسئولية كاملة عن قيادتها وسوف يقوم بأصدار اجراءات عملياتها . وفى أصدره لتعليمات القيادة كما نصت عليها الفقرة ٩ من البند ٦ من الملحق ١ فى اتفاقية السلام ، فإن القائد العام سوف يشكل سلسلة من القيادات مرتبطة بقيادات الوحدات الوطنية المشتركة فى هذه القوة ، وأعضاء القوة المتعددة الجنسيات بالرغم من بقائهم فى إطار خدمة قواتهم المسلحة ألا أنهم خلال عملهم فى القوة المتعددة الجنسيات فإنهم يتبعون ويخضعون لرئاسة وسلطة المدير العام ، والقائد العام من خلال قيادات هذه الوحدات التى ترتبط معا فى حلقة متكاملة .

٧ - يكون القائد مسئولاً عن النظام العام فى القوة ، ويتولى تنفيذ هذه الاجراءات الخاصة بالنظام القادة المحليون لكل من هذه الوحدات المشتركة فى القوة .

**** مهام ومسؤوليات القوة والمراقبين :**

٨ - مهمة القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين مستمرة وقائمة على اساس المهام والمسؤوليات المنصوص عليها فى المعاهدة الخاصة بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيئة المراقبين الدوليين .

٩ - تشرف قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات على تطبيق وتنفيذ الملحق رقم (١) ومقارن كل جهودها لعدم خرق النصوص الواردة فيه .

١٠ - فيما يتعلق بالقوة المتعددة الجنسيات وطبقاً لما هو مناسب فإن الاطراف توافق على الترتيبات الآتية :-

أ - قيام نقاط مراقبة ودوريات استطلاعية وعمليات استطلاع ومراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط ب وداخل المنطقة ج .

ب - عمليات التحقيق الدورية لمراقبة مدى تطبيق أحكام الملحق « ١ » تقوم بها القوة ليس أقل من مرتين فى الشهر الا اذا وافقت الاطراف على أكثر من ذلك .

ج - اجراءات تحقق إضافية خلال ٤٨ ساعة بعد ان تتلقى القوة طلبها بذلك من أحد الطرفين .

د - التأكيد من حرية الملاحة فى خليج تيران وفقا لأحكام المادة الخامسة من معاهدة السلام .

١١ - عندما تسجل القوة حدوث خرق للاتفاق فإن الطرف المعنى سوف يقوم بوقف ذلك خلال ٤٨ ساعة . وسوف يخطر هذا الطرف القوة بهذا الاجراء .

١٢ - عمليات القوة سوف لا تتم بصورة تجعلها بديلا عن الاجراءات والمسئوليات التى أقرها الطرفان والمنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة لمعاهدة السلام . وستكون مهمة رجال القوة تقديم تقرير عن هذه الاعمال التى يقوم بها الأفراد كما هو منصوص عليه فى هذه المادة الى رجال البوليس فى الدولة المعنية فورا .

١٣ - استكمالا للفقرة ٢ من المادة الثانية من الملحق « ١ » ومع مراعاة ماورد فى الفقرة ٧ من المادة السادسة للملحق « ١ » فإن المسئولين الرسميين فى كل دولة سوف يكونون مسئولين عن تنفيذ الاجراءات الخاصة بالعبور مثل اجراءات الجوازات والجمارك وغيرها وذلك فى نقاط العبور .

١٤ - يتمتع أفراد القوة بحرية الحركة اللازمة أثناء ممارستهم لمهامهم فى المناطق .

١٥ - رحلات الطيران المساند للقوة تتبع القواعد والاجراءات المتبعة فى الطيران الدولى وتقدم مصر واسرائيل التسهيلات اللازمة لهذه الرحلات .

١٦ - الطيران الاستطلاعى الذى تمارسه القوة فى المناطق المنصوص عليها يتم الاذن به ، بواسطة السلطات المختصة قمشا مع الاجراءات وذلك لضمان أن هذه الرحلات تتم فى مواعيد محددة .

١٧ - هذه الرحلات لاتعبر الحدود الدولية بدون أخطار مسبق وبالحصول على إذن من كل طرف .

١٨ - يتم أخطار مركز القيادة للطيران المدنى وكذلك ضابط الاتصال المصرى برحلات الاستطلاع التى تتم فى المنطقة « ج »

١٩ - تتشكل القوة من « قيادة عامة » وثلاث كتائب مشاة ولا يزيد عددها عن ٢٠٠٠ ، ووحدة بحرية تقوم بالدوريات ووحدة مراقبة ووحدة طيران ووحدة إشارة ووحدة مساندة للأعمال الادارية .

٢٠ - تحمل وحدات القوة أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها الخاصة بحفظ السلام كما هو منصوص عليه في الملحق .

٢١ - يتم تشكيل قيادة القوات بما يضمن قيامها بواجباتها تمشيا مع المعاهدة وهذا الملحق . يشرف على إدارة قيادة القوة ضباط مدربون يحملون رتبا مناسبة ، ويتولى أمداد القيادة هؤلاء القادة الوحدات المشتركة في القوة وكجزء منها ويقوم القائد العام بوضع التعليمات اللازمة ويحدد مهام هؤلاء القادة وأعمالهم ومواقعهم في كل دولة مشتركة على اساس متعادل .

٢٢ - يقوم القائد العام بإبلاغ الاطراف المعنية وفي نفس الوقت بنتائج التحقيق والمراقبة بأسرع ما يمكن وفي خلال فترة لا تزيد عن ٢٤ ساعة بعد القيام بعملية الاستطلاع أو بعد التأكد من وقوع انتهاك . ويقوم القائد بتقديم تقرير شهري الى الاطراف في نفس الوقت يلخص مجمل تقارير نقاط المراقبة ودوريات الاستطلاع .

٢٣ - يتم وضع التقارير بواسطة القائد مع الاطراف في اللجنة المشتركة ويجرى إبلاغها للأطراف من خلال ضباط الاتصال .

٢٤ - التمريل والادارات والتسهيلات ميزانية كل سنة يتم وضعها بواسطة المدير العام ، وتقرها الاطراف وتبدأ السنة المالية في شهر أكتوبر حتى ٣٠ سبتمبر من العام التالي ويتم دفع الانصبة بالدولار الأمريكي الا اذا طلب المدير العام دفع هذه الانصبة بشكل آخر ويتم الالتزام بدفع الانصبة في اليوم الأول من السنة المالية ويتم السداد وفقا لما يراه المدير العام ضروريا لمواجهة نفقات القوة .

٢٥ - في الفترة التي تسبق لأول أكتوبر عام ١٩٨١ فإن ميزانية القوة سوف تكون من المبالغ التي يتلقاها المدير العام وأية مساهمة خلال هذه الفترة سوف تودع لحساب نصيب الدولة المشتركة في السنة المالية ١٩٨٢ .

٢٦ - يضع المدير العام القواعد المالية والادارية التي تتفق مع هذا البروتوكول ويقدمها في تاريخ لا يتعدى أول ديسمبر سنة ١٩٨١ للحصول على موافقة الأطراف عليها . هذه القواعد المالية تتضمن عملية أعداد الميزانية والتي تضع في اعتبارها الدورات المالية للدولة المساهمة .

٢٧ - سوف يطلب المدير العام موافقة الدولة المضيفة لاستخدام التسهيلات على أراضيها واللازمة لقيام القوة بمهامها بصورة مرضية وفي هذا الاطار فان الدولة المضيفة التي تقدم موافقتها للقوة على استخدام أراضيها أو مبانيتها القائمة لا يتم تعريضها بواسطة القوة نظير استخدامها .

**** مسئوليات اللجنة المشتركة قبل حلها :**

٢٨ - تمشيا مع المادة الرابعة للملحق الاول فان اللجنة المشتركة سوف تشرف على تنفيذ الاجراءات التي وردت في الملحق الأول ومرفقاته كما ورد في الفقرات (ب، ج، هـ، ز، ح) من الفقرة ٣ من المادة ٤ .

٢٩ - تقوم اللجنة المشتركة بتوفير الاستعدادات اللازمة لتسهيل عمل جهاز الاتصال وممارسة مسئولياته تمشيا مع المادة السابعة للملحق الاول .

٣٠ - تضع اللجنة المشتركة الاجراءات والاحكام اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية المنصوص عليها في الفقرة ٣ ب للسادة الأولى للملحق الأول والمستندة للأحكام والإجراءات التي تم اتباعها لتنفيذ المرحلة الأولى .

**** جهاز الاتصال :**

٣١ - سيتولى جهاز الاتصال مسئولياته المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة للملحق الأول ويمكن أن يناقش أية موضوعات أخرى تقترحها الاطراف بالاتفاق فيما بينها وسوف يتم عقد الاجتماعات مرة واحدة في الشهر على الاقل وفي حالة ما اذا طلب أحد الطرفين أو القائد عقد اجتماع خاص فان ذلك يتم خلال ٢٤ ساعة من هذا الطلب ويتم انعقاد أول اجتماع في العريش في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ قيام

القوة بمسئولياتها وسوف تتم الاجتماعات بالتبادل بين العريش وبئر السبع الا اذا وافق الطرفان على غير ذلك ويتم دعوة القائد العام لاي اجتماع تتم فيه مناقشة موضوعات تتعلق بالقوة او عندما يطلب أحد الطرفين حضور القائد أو تمثيل القوة ويتم التوصل الى القرارات بموافقة كل من مصر واسرائيل .

٣٢ - سوف يكون هناك اتصال مباشر بين القائد العام وكل ضابط اتصال رئيسي ويتم الاتفاق على الاجراءات المناسبة بين الاطراف لتسهيل دخول ممثلي إحدى الدولتين الى الدولة الاخرى في اطار مهمة جهاز الاتصال .

**** الحصانات والمزايا :**

٣٣ - سوف يقدم كل طرف للقوة المزايا والحصانات المشار اليها في الملحق .

٣٤ - سوف تمارس القوة مسئولياتها الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢٥ مارس ١٩٨٢ .

٣٥ - سوف تكون القوة جاهزة وموجودة في مواقعها الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢٥ مارس ١٩٨٢ .

٢ - البروتوكول

١ - « القوات المتعددة الجنسيات » الهيئة التي تقرر تشكيلها بموجب البروتوكول المرفق .

٢ - تنطبق كلمة « عضو في القوة المتعددة الجنسيات » على كل من المدير العام للقوة وأفراد القوة عدا الافراد الذين يقيمون في اراضى الدولة التي تستضيف القوة أو الذي ينتمى الى الوحدة العسكرية التي تتشكل منها القوة تحت رئاسة المدير العام وزوجته وأبنائه وممتلكاته .

٣ - الدولة المضيفة هي الدولة المصرية أو الاسرائيلية والاراضى التابعة لادارتها و« السلطات الحكومية » هي السلطة الأهلية والمدنية والعسكرية التي تتم دعوتها لممارسة اعمال تتعلق بالقوة المتعددة الجنسيات بدون المساس بمسؤوليات الدولة المضيفة .

٤ - الذين يقيمون في الدولة المضيفة هم :

أ - الفرد الذي يتمتع ويحمل جنسية هذه الدولة .
ب - الفرد الذي يقيم فيها .

ج - الشخص الموجود في اراضى الدولة المضيفة من غير أفراد القوة .

٥ - « الدولة المشتركة » هي الدولة التي تشترك بوحداث من جيشها في القوة المتعددة الجنسيات .

** واجبات أفراد القوة ازاء الدولة المضيفة :

(أ) احترام القوانين والانظمة القائمة في الدولة المضيفة والامتناع عن ممارسة نشاط يتعارض مع الطابع الدولى لهذه القوة وما يترتب عليه من واجبات وما يتعارض مع الترتيبات الخاصة بعمل هذه القوة ويتحمل المدير العام مسؤولية اتخاذ الاجراءات الضرورية للالتزام بهذه المسؤوليات .

(ب) يتلقى أفراد القوة تعليماتهم من المدير العام للقوة فقط والقيادة العامة التابعة له .

(ج) يمارس أفراد القوة المهام والوظائف المسندة اليهم ويجب الا يقوموا بنقل وتداول معلومات سرية يحصلون عليها بحكم مسئولياتهم فى القوة والتي لم يتم الاعلان عنها الا فى اطار واجباتهم بتفويض من المدير العام وهذه الواجبات لا تسقط بانتهاء عملهم فى اطار القوات المتعددة الجنسيات .

٦ - المدير العام مسئول عن وضع الترتيبات اللازمة لوقوع حوادث تهدد أمن وسلامة أفراد القوة .

**** الدخول والخروج :**

٧ - تتولى الدولة التى تشترك بوحدة فى القوة تزويد افرادها بجوازات فردية أو جماعية ويقوم المدير العام بإبلاغ الدولة المضيفة بأسماء أفراد القوة ومواعيد وصولها والمعلومات الأخرى اللازمة وتتولى الدولة المضيفة منع تأشيرات الدخول الفردية والجماعية قبل بدء الرحلة وهذه هى الوثيقة الوحيدة المقبولة لدخول الاراضى أو مغادرتها ويتم إعفاء أفراد القوة من اجراءات الحجر الصحى أو قيود الدخول والخروج، كما يتم إعفاء أفراد القوة من أية اجراءات تتعلق باقامة الاشخاص العاديين بما فى ذلك اجراءات التسجيل مع ملاحظة أن ذلك لا يعنى حصولهم على حق الاقامة الدائمة فى الدولة المضيفة التى تقدم لكل فرد من أفراد القوة بطاقة شخصية قبل أو عند وصوله الى أراضيتها .

٨ - يجب على أفراد القوة أن يحملوا دائماً وبصفة مستمرة بطاقة تحقيق شخصية تمنحها لهم الدولة المضيفة وقد يطلب الى أفراد القوة تسليم جوازات سفرهم أو بطاقتهم الشخصية وقد يتم طلب ذلك من جهة مسئولة فى الدولة المضيفة وتكون البطاقات أو جوازات السفر هى الوثيقة الوحيدة المطلوبة من أى فرد من أفراد القوة .

٩ - عندما يقوم واحد من أفراد القوة بأنهاء عمله ضمن أفراد الوحدة التى يشترك من

خلالها في القوة اذا لم يتم ترحيله يقوم المدير العام بابلاغ الدولة المضيفة بذلك فوراً مع كل التفاصيل المطلوبة كما يتولى ابلاغ الدولة باسم أى فرد من أفراد القوة بتغيب عن عمله لمدة تزيد عن ٢١ يوماً وفي حالة طرد فرد من أفراد القوة يكون المدير العام مسئولاً عن عودته الى الدولة التي جاء منها .

**** الاجراءات القانونية :**

١٠ - الترتيبات والاجراءات الخاصة التي تقضى باحترام القوانين الجنائية والمدنية تتعلق بالطبيعة الخاصة والمهام والمسئوليات التي تقوم بها القوة وليست لصالح أفراد هذه القوة كأفراد وسوف يتعاون المدير العام للقوة في كل وقت مع السلطات المختصة في الدولة المضيفة لتسهيل الاجراءات المناسبة لتطبيق القانون وبضمن احترام القوانين والنظم ومنع حدوث أى سوء استغلال للمعدات والامتيازات والتسهيلات الممنوحة للقوة والواردة في هذا الملحق .

**** الاحكام القانونية الخاصة بارتكاب الجرائم :**

١١- (أ) العسكريون التابعون للقوة والمراقبون المدنيون فيها يخضعون للقوانين المطبقة في بلادهم فيما يتعلق بارتكاب الجرائم التي يمكن أن يرتكبوها في اراضي الدولة المضيفة وكل فرد توجه اليه تهمة ارتكاب الجريمة سوف تتم اجراءات محاكمته بواسطة سلطات الدولة التي يتبعها وطبقاً لقوانينها .

(ب) وتطبقاً للفقرة ٢٥ فان الافراد الآخرين التابعين للقوة يكونون بمنأى عن احكام القانون الجنائي الذي يطبق في الدولة المضيفة فيما يتعلق بما يصدر عنهم من اقوال تصدر عنهم أو يكتبونها وكل ما يصدر عنهم من أفعال بحكم عملهم الرسمي .

(ج) سوف يحصل المدير العام على تأكيدات من كل دولة تشترك في هذه القوة بأنها سوف تكون مستعدة بأن تتحمل كافة المسئوليات والاجراءات التي تضمن توفير النظام المناسب الذي يخضع له أفراد القوة التابعين لهذه الدولة وأن تقارن هذه الدولة تطبيق قوانينها بالنسبة لأي جريمة أو عمل يقوم به أحد أفراد هذه القوة ، وسوف يقر المدير العام

بما تطلبه الدولة المضيضة من ابعاد لفرد من افراد القوة عن اراضيها في حالة ارتكابه لأية مخالفة تتعارض مع قوانين هذه الدولة المضيضة أو عاداتها أو تقاليدها ومن حق المدير العام وبموافقة الدولة التي تشترك في هذه القوة أن يتقدم بطلب رفع الحصانة عن فرد من أفرادها .

(د) وبدون الاخلال بذلك فان الدولة التي تشترك بوحداها في هذه القوة يمكنها أن تشترك في ترتيبات تكميلية مع الدولة المضيضة لوضع حدود ورفع الحصانات عن أفراد قوتها في حالة خروجهم في أجازات دورية خلال وجودهم على أراضي هذه الدولة .

** الاحكام المدنية :

١٢- (أ) لا يخضع أفراد القوة للاحكام المدنية للدولة المضيضة كما لا يخضعون للاجراءات القانونية التي تتبع أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية والتي تشمل أفراد القوة في حالة دخولهم في منازعات مع أفراد من الدولة المضيضة ويتم تطبيق أحكام المادة ٣٨ فقرة ب - في هذه الحالة .

(ب) في حالة قيام المدير العام بتأكيد غياب أحد أفراد القوة لقيامه بمهامه الرسمية أو في حالة غيابه غيابا رسميا لحماية مصالحه أمام المحكمة فان هذه المحكمة تقوم بوقف الاجراءات الى أن يتم إنهاء الأسباب التي حالت دون وجوده أمامها ولكن لمدة لا تزيد على تسعين يوما كما أن متعلقاته يتم أعفائها من الاستيلاء عليها تنفيذا لحكم صادر بذلك ، أو لقرار أو أمر صادر من الدولة المضيضة . والحرية الشخصية لكل فرد من أفراد القوة لا يتم أخضاعها لحكم من المحكمة أو سلطة أخرى تابعة للدولة المضيضة في حالة صدور هذه الاحكام في قضايا مدنية تنفيذا لحكم أو قرار أو إجراء .

** الاخطار والشهادة :

١٣- إذا تمت إقامة الدعوى المدنية تجاه أحد أفراد القوة أمام إحدى المحاكم المدنية في الدولة المضيضة فان أخطاره بذلك يتم عن طريق المدير العام والمدير العام سوف يشهد أمام المحكمة عما إذا كانت الاجراءات تتعلق بمهامه الرسمية أم لا .

**** البوليس الحربي :**

١٤- يتحمل المدير العام كل المسئوليات التي تضمن المحافظة على النظام والتصرف السليم بين افراد القوة ويتولى البوليس الحربي الذي يختاره المدير العام مراقبة اماكن وجود القوات في المواقع المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من هذا الملحق وفي الاماكن التي تعمل فيها القوة .

١٥ - يتولى البوليس الحربي فوراً تسليم أى أفراد الى السلطات المدنية في الدولة المضيفة كل فرد ليس من أفراد القوة وتتولى هذه السلطات المدنية مسئولياتها أزاء هذا الفرد .

١٦ - يتولى البوليس التابع للدولة المضيفة التسليم الفوري لاي فرد من أفراد القوة قامت باستبقائه أستبقاء مؤقتاً بعد الانتهاء من الاجراءات القانونية .

١٧ - المدير العام وسلطات الدولة المضيفة تتعاون فيما يتعلق بكل المخالفات والتجاوزات التي تتعارض مع مصلحة الآخر أو مع مصلحتهما معا بما في ذلك تقديم الشهود وما يتعلق بجميع الأدلة والاثباتات وتسليم الادلة المادية التي ترتبط بهذه الاعمال المخالفة للقانون وتسليم هذه الادلة يخضع لطلب أعادتها بناء على رغبة الطرف الذي قام بتسليمها ويقوم كل طرف بأخطار الطرف الآخر بأي شيء يمثل مصلحة خاصة للطرف الآخر .

١٨ - تتعهد الدولة المضيفة بالقيام برفع الدعوى على الاشخاص الذين يخضعون لاحكام قانونها الجنائي والذين يرتكبون اعمالاً تضر بالقوة أو بأفرادها والتي اذا ارتكبت أزاء قوات الدولة المضيفة أو أحد أفرادها تجعلهم خاضعين للمحاكمة . وسوف يتخذ المدير العام الاجراءات المخولة له بحكم صلاحياته في حالة ارتكاب جريمة أو عمل مخالف للقانون يرتكبه أحد أفراد القوة مضر بمصالح المدنيين التابعين للدولة المضيفة .

**** أماكن وجود القوة :**

١٩ - دون الاخلال بمبدأ السيادة الكاملة على الاراضي التابعة للدولة التي يعمل بها

أفراد القوة والمراقبون فان أماكن وجود هذه القوة ومراقبتها تتبع للمدير العام وهو الذى يعطى للرسميين والمستولين فى الدولة المضيفة الحق فى الدخول الى هذه الاماكن وممارسة واجباتهم فيها .

**** علم القوة والمراقبون :**

٢٠ - الدولتان المضيفتان تسمحان للقوة والمراقبين برفع علم خاص أو شعار يتم تصميمه لها ويتم رفع ووضع هذا العلم أو الشعار على قيادة القوة ومعسكراتها وأماكن وجودها الرسمى وسياراتها ووحداتها البحرية بالصورة التى يحددها المدير العام ويتم رفع أعلام أو شعارات أخرى فى مناسبات خاصة وفى أطار شروط معينة يحددها المدير العام مع الأخذ فى الاعتبار مطالب وملاحظات السلطات المضيفة وفى حالة رفع علم القوة أو علم آخر فان علم الدولة المضيفة سوف يتم رفعه الى جانب علم القوة .

**** الزى والسيارات والقوارب والطائرات :**

٢١ - الأفراد العسكريون الذين تتألف منهم القوة يرتدون بصفة عامة الزى العسكرى الخاص بدولهم مع وضع شارة مميزة لهم وهى شارة القوة التى يحددها المدير العام ، ويرتدى العسكريون الزى المدنى فى حالة عدم قيامهم بمهامهم الرسمية ومع أخطار الدولة المضيفة وسوف لا تحمل السيارات أو الطائرات التى تتبع القوة شعاراً أو أرقاماً من الدولة التى تشترك فيها وسوف تحمل فقط شعار القوة ولا تخضع هذه السيارات أو الزوارق أو الطائرات لأحكام تسجيلها أو الترخيص لها من الدولة المضيفة . وسوف توافق هذه الدولة على قبول الرخصة أو التصريح الذى يصدر عن قيادة هذه القوة وهى تقوم بمسئوليتها وبأذن من المدير العام ، وسوف تمنح الدولة المضيفة تراخيص للقيادة خارج مناطق عملهم إذا طلبت هذه الدولة إصدار هذه التراخيص .

**** التسليح :**

٢٢ - أفراد القوة الذين لا يكونون فى حالة ممارسة لمسئولياتهم لا يحملون أسلحة إذا خرجوا عن المناطق التى يعملون بها .

**** الحصانات والمزايا :**

٢٣ - يتمتع أفراد القوة ، والمراقبون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها في المادة الثانية الخاصة بالحصانات والمزايا التي يتم منحها للقوات الدولية . وينطبق ذلك على متعلقاتهم وميزانيتهم ، وودائع الدول التي تشترك في القوة والتي تمثل مصادر تمويلها والمودعة في الدولة المضيفة والتي تتعلق مباشرة بتمويل القوة . وهذه الدول التي تشترك بوحدة في القوة لا يجوز لها امتلاك ملكيات ثابتة بدون موافقة حكومة الدولة المضيفة ، وتقرر هذه الدولة حق القوة في الاستيراد بدون ضرائب المواد الغذائية والتموين وغيرها من البضائع اللازمة لاستخدامات القوة فقط، بما في ذلك حقها في الاحتفاظ وإدارة قيادتها ، ومعسكراتها ومراكزها . وتشمل هذه الإعفاءات الثروات الضرورية المطلوبة لتمويل القوة ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل السجائر وغيرها ، والسلع الأخرى ذات القيمة البسيطة وبحيث لا تكون هذه الإعفاءات الممنوحة للسلع في أضيق الحدود وبحيث تكون هناك عوائق لتأخير وصولها ومع الأخذ في الاعتبار مصالح الدولة المضيفة . يتم الاتفاق بين المدير العام وهذه الدولة على الإجراءات الخاصة بالفترة اللازمة لانتهاء الأوراق والوثائق ، ويتعهد المدير العام باتخاذ كل الإجراءات والاحكام التي تمنع سوء استخدام هذا الإعفاء . ومنع بيع هذه البضائع والسلع لأفراد آخرين من أعضاء القوة .

**** الامتيازات والحصانات الممنوحة للمدير العام :**

٢٤ - يجوز للمدير العام أن يخول صلاحياته لأفراد آخرين من أعضاء القوة . ٢٥ - يتم منح المزايا والحصانات للمدير العام للقوة ونائبه ، والقائد العام للقوة ونائبه وذلك فيما يتعلق بهم ، وبزوجاتهم وأولادهم القصر وهي الحصانات والامتيازات التي يتم منحها للمبعوثين الدبلوماسيين في إطار القانون الدولي .

**** الضرائب والجمارك والقوانين المالية :**

٢٦ - يتم إعفاء أفراد القوة من الضرائب المفروضة في الدولة المضيفة وذلك فيما يتعلق

بالرواتب التي يحصلون عليها من الدولة المشتركة في القوة أو من القوة نفسها ويتم الاعفاء أيضاً من الضرائب المباشرة والرسوم إلا فيما يتعلق بخدمات تؤدي لهم .
٢٧ - يحق لأفراد القوة أن يستوردوا بدون رسوم متعلقاتهم الشخصية التي ترتبط بوجودهم لأول مرة في الدولة المضيضة ، ويخضعون للقوانين والاجراءات الاخرى المطبقة في هذه الدولة فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالنقد الاجنبي فيما يخص ممتلكاتهم الشخصية والتي لا ترتبط بعملهم ويتم منحهم تسهيلات خاصة بالنسبة لاجراءات الدخول والخروج والخاصة بالهجرة والجمارك والضرائب المطبقة في الدولة المضيضة مع أخطارها بمواعيد سفرهم ووصولهم بوقت مناسب . ولأفراد القوة الحق عند مغادرتهم المنطقة - بدون التعارض مع اجراءات التعامل بالنقد الاجنبي - في حمل مدخراتهم بشرط حصولهم على شهادة بذلك تصدر من المدير العام وتحدد ما حصلوا عليه من أجور ، أو ما جاؤوا به من نقد من حكوماتهم ، وبصورة غير مبالغ فيها . ويتم الاتفاق على الاجراءات الخاصة بذلك بدون أضرار بمصالح الدولة المضيضة أو إلحاق الضرر بأفراد القوة .

٢٨ - يتعاون المدير العام مع الجمارك وسلطات النقد في الدولة المضيضة ويقدم كل المساعدة التي في سلطته لاحترام أفراد القوة لقوانين الجمارك والضرائب المعمول بها في الدولة المضيضة .

** الاتصالات والخدمات البريدية :

٢٩ - تتمتع القوة بالتسهيلات فيما يتعلق بالاتصالات والمواصلات ومن سلطة المدير العام إقامة وتشغيل الاتصالات الضرورية للقيام بمسئولياته طبقاً لاحكام المادة (٥٥) من الاتفاق الدولي الخاص بالاتصالات وبصورة لا تضر بذلك . ويتم أخطار الجهات المسؤولة في الدولة المضيضة بالجهات والموجات التي تعمل عليها القوة ، وسوف تجري اتصالات ومشاورات مناسبة بين القوة والدولة المضيضة لمنع أية تدخلات ضارة بالاتصالات . ويكون للمدير العام الاولوية فيما يتعلق بالبرقيات والمكالمات التليفونية وطبقاً للمواد الخاصة بذلك والواردة في اتفاقيات الامم المتحدة .

٣ - القوة تتمتع في داخل المناطق التي تعمل بها بحق استخدام الاتصال بواسطة الراديو والتليفون والتلغراف ، وبالسوائل الاخرى وتقوم بانشاء التسهيلات المطلوبة اللازمة لاجراء الاتصال ما بين وحداتها ، بما في ذلك مد الكابلات والخطوط ، وإقامة محطات إرسال واستقبال بالراديو ويكون ذلك بين مواقع القوة فقط وبالتنسيق مع الدولة المضيضة .

٣١ - تعترف الدولة المضيضة بحق القوة في وضع الترتيبات اللازمة عن طريق التسهيلات والامكانيات الموجودة لدى القوة لنقل البريد الخاص الذي يكون مرسلأ الى أفرادها أو من أفرادها .

ويتم أخطار الدولة المضيضة لطبيعة حق الترتيبات والتسهيلات ولا تتم ممارسة إجراءات الرقابة أو التدخل في البريد المرسل الى هذه القوة أو منها فيما عدا الطرود أو الرسائل أو أو الخطابات الخاصة بتحويل العملة والاجراءات المالية الأخرى . فان القوانين المعمول بها في الدولة المضيضة وطبقاً لاحكام هذه الاتفاقية سوف تكون نافذة . وبالتفاهم مع مدير القوة .

**** التأمين على السيارات :**

٣٢ - سوف تتخذ القوة الاجراءات والترتيبات اللازمة للقيام بالتأمين على السيارات بحيث يغطي ذلك حق الطرف الثالث في التعويض وطبقاً لاحكام وإجراءات الدولة المضيضة .

**** استخدام الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية :**

٣٣ - في حالة استخدام القوة للطرق والكبارى والموانئ والمطارات فانها لا تخضع لاجراءات دفع الرسوم في المناطق التي تعمل بها الا فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لها ، وتعطى الدولة المضيضة المعاملة الأكثر تفضيلاً لطلب منح أفراد القوة تسهيلات سفر وانتقال في أطار مهمتها .

**** الماء والكهرباء والخدمات الأخرى :**

٣٤ - يكون للقوة الحق في الحصول على المياه والكهرباء والخدمات المدنية الأخرى بسعر ليس أقل من الاسعار الممنوحة للمستهلك العادي وتسهيل السلطات المستولة ، وبناء على طلب من المدير العام حصول القوة على الماء والكهرباء والخدمات الأخرى ويكون للقوة الحق في منحها الأولوية التي تعطى للمؤسسات العامة والمرافق في حالة توقف أو إنقطاع هذه الخدمات . ويكون للقوة الحق في إستخدام مولدات ومضخات في المناطق التي تعمل بها في البحر والبحر وتوليد الكهرباء لاستخدامات القوة ومعسكراتها ونقلها وتوزيعها على وحداتها .

**** عملة الدولة المضيفة :**

٣٥ - تقوم الدولة المضيفة وبناء على طلب من المدير العام بتزويد القوة بعملتها المحلية مقابل سداد قيمتها بالدولار أو بالعملة المتفق عليها لاستخدامها بواسطة أفراد القوة ، بما في ذلك دفع أجور الأفراد المحليين الذين يعملون في خدمة القوة بالسعر الرسمي الذي تتعامل به الدولة المضيفة .

**** المخزون .. والتأمين والخدمات :**

٣٦ - تساهم الدولة المضيفة - وبناء على طلب من المدير العام - في تزويد القوة بما تحتاجه من آلات ومواد غذائية ، ومؤونة وخدمات أخرى من المصادر المحلية لقيام القوة بمهامها وعملياتها وبصورة تساعد على ذلك . كما يمكن للقوة شراء ما تحتاجه من السوق المحلية بصورة لا تؤثر على الاقتصاد القومي ويجوز لأفراد القوة شراء المنتجات المحلية اللازمة لاستخداماتهم الشخصية وطبقاً للشروط والظروف القائمة في السوق المحلية .

وفي حالة إحتياج القوة للخدمات الطبية أو علاج الاسنان وغير المتاحة لهم في إطار قيادتها ، يتم الاتفاق على التسهيلات التي تقدمها الدولة المضيفة للوفاء بهذه الخدمات ويتعاون المدير العام والسلطات المختصة لتوفير الخدمات الصحية ويتعاونان معاً في

الامور التي تتعلق بالشئون الصحية ومنع انتشار الأوبئة طبقاً للاتفاقيات الدولية بما في ذلك تبادل المعلومات والاحصائيات .

**** تشغيل القوى العاملة المحلية :**

٣٧ - يجوز للقوة استخدام القدرات المحلية اللازمة لعملها وتساعد الدولة المضيفة مدير القوة على تشغيل هؤلاء الأفراد مع الأخذ في الاعتبار متطلبات وملاحظات الدولة المضيفة وبحيث لا يكون في ذلك اضرار بالاقتصاد الوطني وشروط وقواعد استخدام القدرات المحلية يحددها المدير العام ولا تكون أقل أو تضر بالعرف والقوانين المنفذة في الدولة المضيفة .

**** تسوية المنازعات والمطالبات :**

٣٨ - المنازعات والمطالبات التي لها طابع خاص يتم تسويتها طبقاً للاحكام

التالية:-

أ - تقوم القوة بوضع الاحكام المناسبة لتسوية المنازعات والمطالبات التي تنشأ عن تعاقدات أو المنازعات الاخرى التي تخضع لاحكام قانون خاص والتي تدخل فيها القوة كطرف آخر وبصورة أخرى لا تشملها الفقرة ٦ من المادة ٣٩ .

ب - المنازعات الاخرى ...

* وتنص هذه المادة على مختلف أنواع المنازعات الاخرى وطريقة حلها .

ثانى عشر : نص الاتفاق

الاسرائيلى اللبنانى

اتفاق

(١٧ آيار / مايو ١٩٨٣)

١ - نص الاتفاق

** اتفاق بين الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل

أن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل

- إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الأساسية :

تأكيداً لایمانهما بأهداف شرعة الامم المتحدة ومبادئها وإقرارها بحقوقهما وواجباتهما

فی العیش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها .

بناء على إتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما ، رغبة منهما فی إقامة

أمن دائم ما بین بلديهما وتلاقى التهديد وأستعمال القوة فیما بینهما .

رغبة منهما فی إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق ، وبعد أن

زودتا مندوبيهما المفوضين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق ، بحضور

مثل الولايات المتحدة الامريكية ، إتفقتا على الاحكام الآتية :

المادة ١

١ - يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسى وسلامة

أراضيه ، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بین لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك .

٢ - يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بین لبنان واسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة .

٣ - عملاً بأحكام الفقرتين الاولى والثانية ، تتعهد اسرائيل بأن تسحب قواتها

المسلحة من لبنان وفقاً للمعق هذا الاتفاق .

المادة ٢

١٢٥ فى ضوء مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما

بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي الى تعزيز العدالة ، والسلام والأمن الدوليين .

المادة ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان وإسرائيل ، يقيم الفريقان وبطريق ترتيبات أمنية ، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية ، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق .

المادة ٤

١ - لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر ، أو ضد شعبه .

٢ - يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة ، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي ، أو أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر . لهذه الغاية ، تصبح لاجبة وغير ملزمة جميع الاتفاقيات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين ، بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر .

٣ - مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي ، يمتنع كل من الفريقين :

أ - عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الإشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة ، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر ، أو ضد سكانه أو ممتلكاته ، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها ، أو داخل أراضي الفريق الآخر .

ب - عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة .

ج - عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر .

٤ - يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات القانونية بحق الاشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لاحكام هذه المادة .

المادة ٥

انسحاباً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمنع كل فريق ، في إطار أنظمتها الدستورية ،
عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للفريق الآخر .

المادة ٦

فيما عدا حق العبور البري ، وفقاً للقانون الدولي ، يمنع كل فريق دخول أرضه أو
الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة
لأية دولة معادية للفريق الآخر ، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الاقليمي .

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية
وموافقتها ، ليس هناك ما يحول دون إنتشار قوات دولية على الارض اللبنانية
لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها . ويتم إختيار الدول المساهمة الجديدة
في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين .

المادة ٨

١ - أ - عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، ينشئ الفريقان لجنة اتصال مشتركة
تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الامريكية فيها
مشاركاً .

يعهد الى هذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه . وفيما يخص
القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الامنية ، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها
والمحالة اليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه .
تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع .

١٣٧

ب - تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان
واسرائيل ، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والأشخاص ، والمواصلات ، الخ .

ج - فى إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المعدد تشكيلها ووظائفها فى ملحق هذا الاتفاق .

د - يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة .

هـ - تجتمع لجنة الاتصال المشتركة فى لبنان واسرائيل دورياً .

و - لكل من الفريقين ، إذا رغب فى ذلك ، وما لم يحصل أى إتفاق على تغيير الوضع القانونى ، أن ينشئ مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر ، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه فى إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة فى تنفيذ هذا الاتفاق .

ز - يرأس أعضاء كل فريق فى لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومى رفيع المستوى .

ح - تكون جميع الشئون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه ، وبموظفيها ، وكذلك بالموظفين التابعين لأى من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذى صلة بتنفيذ هذا الاتفاق ، موضوع بروتوكول يعقده بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة ، وبإنتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار اليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها فى إتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول ديسمبر ١٩٦٩ ، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات . وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الإتفاقية .

٢ - خلال فترة الستة أشهر التالية لاتسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الاولى من هذا الاتفاق . وبعد الاعادة المتزامنة لهبط السلطة الحكومية اللبنانية على الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل ، وفى ضوء إنهاء حالة الحرب ، يشرع الفريقان ، فى إطار لجنة الاتصال المشتركة ، بالتفاوض ، بنية حسنة ، بغية عقد إتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص ، وتنفيذها على أساس غير تمييزى .

المادة ٩

١ - يتخذ كل من الفريقين ، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والانظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق ، وذلك وفقاً للاصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين .

٢ - يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق .

المادة ١٠

١ - يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للاصول الدستورية لدى كل منهما ، ويسرى مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام ، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل .

٢ - تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات به (الملحق والذيل ، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها) .

٣ - يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين .

المادة ١١

تجرى تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة . وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجرى طرحه للتوفيق . وإذا لم يحل ، يصار الى إخضاعه لاجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية .

المادة ١٢

يبلغ هذا الاتفاق الى أمانة الامم المتحدة لتسجيله وفقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

**** حرر في خلدو وكهريات شمونه في اليوم السابع عشر من آيار / مايو ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانجليزية والفرنسية . في حال اى اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الانجليزى والفرنسى .**

من حكومة دولة إسرائيل
ديفيد كيمشى

من حكومة الجمهورية اللبنانية
أنطوان فتال

من حكومة الولايات المتحدة الامريكية
موريس درايفر

ثالث عشر : مشاركة
تحكيم بشأن طابا بين
مصر وإسرائيل موقعة
فى (١١ سبتمبر ١٩٨٦)

١ - نص المشاركة

مصر واسرائيل - إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما للقضية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر ، وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

- وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد في المادة الثانية من هذه المشاركة ، حول مواقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذي يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .

- وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

- وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما .

- وإذ تؤكدان أن نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية بما في ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشاركة .

- وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام

- وإذ تؤكد أن التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقود بينهما .

- وقد عزمنا على إنشاء محكمة تحكيم .

- اتفقتا على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية :-

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد " المحكمة ") من الاعضاء الاتيين:

حامد سلطان ، معين من حكومة مصر روث لابينوت ، معينة من حكومة اسرائيل .

٢ - يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها بون تغيير حتى صدور الحكم ، ومع ذلك وفي حالة

ما اذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لأي سبب غير قادر على أداء مهامه تعين هذه

الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة ويتشاور الرئيس مع الاطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة ويحق لكل طرف اعلام الطرف الآخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة واذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أو اصبح لاي سبب غير قادر على اداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة ايام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ - تستأنف الاجراءات . عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التى بلغت وقت شغور المكان ، ويجوز للمضو الجديد مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود النولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ والملحق .

مادة ٣

- ١ - يحق لكل طرف ان يقدم للمحكمة أية أدلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .
- ٢ - يجوز لاي طرف ان يدعو الطرف الاخر ، باخطار مكتوب من خلال المحل ليجعل فى متناوله وثيقة معينة أو دليلا اخر ذا صلة بالسؤال ويكون أو يمكن ان يكون فى حوزة او تحت سيطرة هذا الطرف الاخر .
- ٣ - يجوز للمحكمة ان تدعو ايا من الاطراف فى اى وقت اثناء اجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية أو أدلة اخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والأدلة الاخرى يجب ان يزود بها الطرف الاخر ايضا .
- ٤ - يجوز للمحكمة طلب ان يقوم طرف من غير اطراف هذه المشاركة بتزويدها بوثائق أو أدلة اخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والأدلة الاخرى يجب احوالها الى كلا الطرفين فى وقت متزامن .
- ٥ - تراجع المحكمة كافة الوثائق والأدلة الاخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ - يلزم حضور جميع أعضاء المحكمة لاصدار الحكم كما يلزم حضور جميع الاعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم إلا انه يجوز للرئيس أن يقرر ان غياب عضو واحد عن اى إجراء أو مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ - تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية اصوات الاعضاء.

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة فى جنيف بسويسرا .
٢ - يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الاطراف مسجلا يكون مقره فى مقر المحكمة ويحاول الرئيس والاطراف التوصل الى اتفاق على تعيين المسجل خلال ١٢ يوما من دخول هذه المشاركة حيز النفاذ ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المشاركة نتيجة عدم قدرة الاطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافآت اعضاء المحكمة بالتساوى .
٢ - يتحمل كل طرف النفقات الخاصة بإعداد وعرض قضيته .
٣ - يتفق الاطراف بالتشاور مع الرئيس على مبلغ مكافآت الاعضاء .
٤ - يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ببيان عن كافة النفقات العامة ويقدم الحساب النهائى للطرف .
٥ - يجوز للمحكمة عند الضرورة وبالتشاور مع الاطراف تعيين هيئة عاملين والحصول على الخدمات والاجهزة اذا لزم ذلك .

مادة ٧

١ - يعين كل طرف وكيله لأغراض التحكيم خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشاركة حيز النفاذ .

٢ - يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو نوابا لوكيله ويجوز أن يعاون الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .

٣ - يخطر كل طرف الطرف الآخر والمحكمة بأسماء ومناوين وكيله ونائبه أو نوابه

مادة ٨

١ - تطبيق المحكمة احكام هذه المشاركة .

٢ - تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشاركة حيز النفاذ .

٣ - تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التي تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة وذلك وفقا للجدول الزمني التالي:-

(١) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الاتية :-

١ - مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الاولى للمحكمة .

٢ - ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .

٣ - وردا على المذكرة المضادة اذا ما قام طرف بعد اعلام الطرف الاخر بايلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيتها في ايداع رد على المذكرة المضادة وفي حالة قيام طرف ممثل هذا الايلاغ بحق للطرف الاخر ايضاً تقديم رد على المذكرة المضادة وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الايلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل في وقت متزامن ثم تحال بواسطة الى كل طرف في وقت متزامن الا انه على الرغم من ذلك يجوز لطرف ان يودع مذكرته المكتوبة في نهاية الفترة الزمنية المحددة حتى ولو لم يقم الطرف الاخر بالايلاغ .

يجوز للمحكمة اذا رأت في ذلك ضرورة اويناء على طلب احد الأطراف وبعد سماع وجهة

نظروهم ان تقرر ولسبب معقول مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة . ويجوز باتفاق الاطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل انتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها في الفقرة ٣ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الاصلية لكل مذكرة ويرفق بهذه النسخة صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل و٣٠ صورة اضافية لإرسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الاخر كما يرفق لها ايضا صور مصدق عليها من الوكيل لإرسالها بواسطة الى كل عضو من اعضاء المحكمة ويلحق بالمذكرة المكتوبة قدر الامكان اية وثائق وخرائط يرد ذكرها أو يشار اليها فيها ويحدد المسجل اية صورة اضافية حالة طلبها .

لا يجوز تقديم وثائق اضافية أو مستندات بعد إنتهاء مرحلة المذكرات المكتوبة الا بتصريح من المحكمة وتمنح المحكمة الطرف الاخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية أو مستندة يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له في ملفات ويتيح المسجل هذه الملفات لدراستها من جانب اى طرف عند الطلب ويعلم الطرف الاخر بمثل هذه الطلبات .

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما تقرر المحكمة وتسمى المحكمة لانتهاء زياراتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفوية والمداولات في مقر المحكمة او في مكان يجوز للمحكمة ان تقرر بموافقة الطرفين ويكون كل طرف ممثلا اثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله أو نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

اذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه يمنح الطرف الاخر بناء على طلب الفرصة لاستجواب الشاهد ، ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الاخر اثناء المرافعات الشفوية .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وافراد آخرون على نحو ما يقرره الوكيل مصاحبة المحكمة اثناء زياراتها

ويمنح كل طرف اعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولي العرفي .

رئيسا للمحكمة خبراء وفنيين او عاملون اخرون اذا رأت في ذلك ضرورة .
(ج) اذا قررت المحكمة ان طرفا قد فشل دون سبب معقول في المثول او عرض قضيتهم في الوقت المحدد اثناء اية مرحلة من الإجراءات يجوز لها ان تقرر كيفية الاستمرار في عملية التحكيم واصدار حكمها في الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم الا اذا اتفق الاطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفوية . ويتاح للاطراف في اقرب وقت ممكن وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم
٤ - تقرر المحكمة في اطار هذه الاحكام اذا كانت هناك ضرورة وكان ذلك مناسبا وبعد التشاور مع الاطراف اية اجراءات اضافية ضرورية اخذا في الاعتبار الممارسة الدولية .

٥ - يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ اراء الاطراف في اعتبارها قبل أي تعيين .

مادة ٩

١ - تنظر غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة في احتمالات التسوية للنزاع . والاعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة في وقت ما قبل تقديم الاقتراحات .

٢ - تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة في الاقتراحات التي يقدمها أي عضو من اعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع بعد تقديم المذكرات المضادة وتقديم الاقتراحات المؤسسية على المذكرات والمذكرات المضادة ووثائق اخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة وتنظر الغرفة بعد ذلك في هذه الاقتراحات وفي المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات

المكتوبة وتبلغ اية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع تنال موافقة اعضاء الغرفة الثلاثة كتوصية للاطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة ويحتفظ الاطراف بالتقرير في سرية تامة .

٣ - تنتهي عملية التحكيم حالة قيام الاطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد قررا

قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم وفي غير هذه الأحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشاركة .

٤ - لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة وتظل في سرية تامة لا يأخذ اعضاء المحكمة الآخرون علما بأي موقف أو اقتراح أو توصية بخلاف ما يمثل جزءا لعرض احد الاطراف في الموضوع ، أو يؤخذ في الحسبان بأي حال بواسطة أي من اعضاء المحكمة عند توصيلهم الى قرار التحكيم .

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية .

مادة ١١

١ - وفقا لاحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :-

(أ) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الامن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافى مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفترة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشاركة لا يدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة .

(ب) لن تؤثر أية ترتيبات مؤقتة أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأي حال في حقوق أى طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف أى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأي حال .
(ج) تنتهى احكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ - لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ - تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية

والزيارات يتضمن الحكم الاسباب التي استند اليها .

٢ - يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم في جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف او عند افتراض حضورهم .

٣ - يسلم رئيس المحكمة قورا نسختين اصليتين من الحكم موقعتين من كل اعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء . يتضمن الحكم سبب عدم توقيع اى من الاعضاء عليه .

٤ - تقرر المحكمة الطريقة الملزمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ - لاى عضو فى المحكمة ان يقدم رأيا منفردا او مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد او المخالف جزءا من الحكم .

٦ - تضمن المحكمة حكمها بناء على طلب مشترك من الاطراف نص اى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

يحال اى نزاع بين الاطراف حول تفسير او تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك اى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم يتفق الاطراف خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لاحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشرطة .

مادة ١٤

١ - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ - يتعهد الطرفان على تنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام

مادة ١٥

تدخل هذه المشرطة حيز النفاذ عند تبادل وثائق التصديق عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها .

٢ - الملحق

١ - نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقلية فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

يتفق الاطراف ان علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ و ٢٧ و ٨٣ و ٨٥ على التوالي .

وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و ٨٥ سوف يحدد مواضع علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ على التوالي يتفق الاطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصري لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع المصري لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) .

واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٥ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٤ المسجل في المرفق (١) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضع علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ .

٢ - حدد كل طرف على الارض موقعه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخره الجرانيتيه و بئر طابا لعلامة الحدود الاخير ٩١ الموجوده عند نقطه رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التي توجد بها بقايا علامة الحدود كما تم تسجيل مواقع العلامات التي حددتها الاطراف على الارض المرفق (١) .

٣ - ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشسار اليها في المساده ٢ من اتفاقية السلام التي تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين

تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بان الحدود مصنوعة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامه اراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الاربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التي تقدم بها الاطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق (١).

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقيه الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة في ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .

٤ - ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر او اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق ١ كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر في مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكورة في الفقره ١ .



ادارة الليزر

إخراج فني وماكيت
أحمد سلام

إعداد

عبد الله مرسى العقالي

مراجعة : عائشة شعبان

مراجعة فنية : أمال صادق

إشراف : ليلى حسين



طبع بمطابع الرنيو
الهيئة العامة للاستعلامات
(ج . م . ع)



طبع بمطابع الرنيو
الهيئة العامة للاستعلامات
(ج . م . ع)